وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

كليّة الآداب والفنون

قسم اللّغة العربيّة

ıistére de l'Enseignement supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Hassiba Benbouali Chlef

Faculty of Literature and Arts

Department of Arabic Language

مطبوعة محاضرات بيداغوجية في:

مقياس المصطلحيّة

في إطار التحضير لملف الأستاذية

المستوى: السّنة الثّالثة ليسانس	**المقياس**: المصطلحيّة
التّخصّص: اللسانيات العامّة	**السّداسي**: الخامس

من إعداد الدّكتورة: يمينة فلاق عريوات

الرّتبة: أستاذ محاضر قسم "أ"

السّنة الجامعية: 2026/2025

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة:

نقدّم لطلبة السّنة الأخيرة من مرحلة الليسانس مجموعةً من الدروس المقرّرة في مقياس المصطلحية، وهو علمٌ حديث النشأة في صورته المنهجية، نشأ في الغرب ثم انتقل إلى العربية. غير أنّ العرب عرفوا الممارسة المصطلحية منذ القرن الأول الهجري، وذلك مع ظهور العديد من المعارف والعلوم المتخصصة في شتى المجالات؛ كالعلوم الشرعية من فقه وتفسير وحديث وأصول وعقيدة، وعلوم العربية كالنحو والصرف والبلاغة والمعاجم، إلى جانب علوم أخرى كالفلك والجغرافيا والطب والمنطق والفلسفة وعلوم الكلام.

وقد اشتملت هذه المعارف على رصيدٍ وافر من الألفاظ، حتى صار لكل علمٍ جهازه الاصطلاحي الخاص، ومن يطالع كتب التراث يقف على ما يمكن اعتباره تأسيسًا عربيًا مبكرًا لعلم المصطلح؛ إذ تتجلّى فيها مصطلحاتٌ من قبيل: الصلاة، والزكاة، والصوم، والسجود، والركوع، والتوحيد، والحلال، والحرام، والبدعة، والجهاد، والخلافة، والشورى، والأمة، والملة... وهي ألفاظ اكتسبت دلالاتٍ جديدة مغايرة لما كان مألوفًا عند العرب من قبل.

ومع ذلك، لم يُفرد العرب لهذا العلم تأليفًا مستقلاً كما فعلوا في علومٍ أخرى كالنحو والصرف وعلوم الشريعة، وإنما وردت في مصنفاتهم إشاراتٌ دالة على الوعي بالصناعة المصطلحية وأهميتها، وسنتعرّف من خلال هذه الدّروس على جملة من المفاهيم الأساسية التي يندرج ضمنها هذا العلم، وذلك وفق الترتيب الآتي:

1- تحديدات مفاهيمية :المصطلح، الاصطّلاح، علم المصطلح، المصطلحية.

2- المصطلحية النشأة والتطور.

3- آليات صناعة المصطلح: الاشتقاق، المجاز، النحت.

4- الترجمة والتعريب

5- أهمية المصطلح وموقعيته في التأليف العلمي.

6- وضع المصطلحات وإعدادها.

7- المصطلحية العربية- الواقع والآفاق: الجهود الفردية وجهود المجامع العربية في المصطلح.

وبهذا نكون قد وضعنا الإطار العام للموضوع، لننطلق في دراسة محاور هذا المقياس خطوةً خطوة.

والله ولي التوفيق.

المحاضرة الأولى

تحديدات مفاهيمية: المصطلح، الاصطلاح، علم المصطلح، المصطلحية

يشهد الفكر الإنساني في مختلف مراحله تحوّلًا مستمرًا في طرائق التعبير عن المعرفة وتنظيمها، ولا يتمّ ذلك إلا عبر أدوات لغوية دقيقة تمكّن من ضبط المفاهيم وتحديدها، ومن هنا برزت أهمية المصطلح بوصفه الوعاء الحامل للمعرفة العلمية والمتخصّصة، فالمصطلحات ليست مجرد ألفاظ، بل هي مفاتيح لفهم العلوم، وعناوين دالة على تطور التفكير الإنساني في مختلف مجالاته.

لقد أدّى تزايد التخصّصات العلمية وتفرّعها إلى الحاجة الملحّة لضبط اللغة العلمية وتوحيد مفاهيمها، الأمر الذي أفضى إلى نشوء ما يُعرف بـ **علم المصطلح**، وهو علم يُعنى بدراسة المصطلحات من حيث نشأتها، وبنيتها، ودلالاتها، وآليات وضعها وتوحيدها، كما ارتبط هذا العلم ارتباطًا وثيقًا بحركة الترجمة والتفاعل الحضاري، خاصة في الفترات التي شهدت ازدهارًا علميًا، سواء في الحضارة العربية الإسلامية أو في الفكر الغربي الحديث.

وإذا كان التراث العربي قد عرف أشكالًا مبكرة من العناية بالمصطلحات في علوم مثل النحو، والفقه، والبلاغة، فإن التنظير العلمي لهذا المجال لم يتبلور بشكل مستقل إلا في العصر الحديث، متأثرًا بالدراسات الغربية التي سعت إلى تقعيد هذا العلم وتحديد مناهجه، خاصة مع جهود روّاده الذين أسّسوا لما يُعرف اليوم بـ"المصطلحية" بوصفها حقلًا معرفيًا قائمًا بذاته.

وانطلاقًا من هذا الإطار، تسعى هذه المحاضرة إلى استكشاف مفهوم المصطلح وحدوده، والتمييز بينه وبين الاصطلاح، والوقوف على دلالاته اللغوية والاصطلاحية في المعاجم العربية والغربية، ثم التعرّف إلى علم المصطلح والمصطلحية والفرق بينهما.

أولًا-المصطلح والاصطلاح

1.الدلالة اللغوية:

للوقوف على المعنى اللغوي لكلمتي **المصطلح والاصطلاح**، لا بدّ من الرجوع إلى المعاجم العربية القديمة التي تمثّل الوعاء الأصيل لدلالات الألفاظ في أصل وضعها.

ففي لسان العرب لابن منظور(ت: 711 ه)، نجد أن مادة (ص ل ح) تدور حول معنى الصلاح وضدّ الفساد؛ إذ جاء فيه" صلح: الصلاح: ضد الفساد، صلح يصلح ويصلح صلوحا... وصلَح كصلُح... والاستصلاح نقيض الاستفساد...والصّلح: تصالح القوم بينهم، والصّلح السّلم، وقد اصطلحوا وصالحوا وأصلحوا وتصالحوا واصّالحوا... بمعنى واحد"[1] .

يتبيّن من المعاني التي أوردها القاموس للجذر (ص ل ح) أنّه يجمع بين بعدين متكاملين: بعدٍ دلاليّ أخلاقيّ يقوم على نقيض الفساد، وبعدٍ اجتماعيّ يتجلّى في رفع النزاع وإحلال السِّلم بين الناس. وهو ما يدلّ على سعة هذا الجذر في العربية، إذ لا يقتصر على وصف الحالة الفردية، بل يمتدّ ليشمل تنظيم العلاقات الإنسانية وإصلاحها، بما يعكس مركزية مفهوم الصلاح في البناء القيمي واللغوي في التراث العربي.

وفي تاج العروس للزبيدي: " الصلاح ضد الفساد... وأصلحه ضد أفسده... والصلح بالضم تصالح القوم بينهم وهو السّلم بكسر السين... والصّلح أيضا اسم جماعة متصالحين... واصطلحا واصّالحا... وتصالحا واصتلحا...كل ذلك بمعنى واحد واستصلح: نقيض استفسد والاصطلاح اتفاق طائفة مخصوصة على امر مخصوص"[2]، وهو تأكيد للمعنى ذاته، حيث يرتبط الاصطلاح بالاتفاق والتسالم، أي اجتماع إرادة الجماعة على معنى محدّد.

[1]-ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ط7، دار صادر، بيروت، 2011، مادة صلح، المجلد 8، ص 267.

[2]- ينظر: الزبيدي، تاج العروس، تح: عبد الستار فرج، مطبعة حكومة الكويت، 1977، ج6، ص 574.

إن الجذر (ص ل ح) يدور كذلك حول معاني الضدّية مع الفساد، والإصلاح في مقابل الإفساد، إضافة إلى دلالة الصُّلح باعتباره سِلْمًا واتفاقًا بين الأطراف المتنازعة، كما يبيّن المعجم تعدّد صيغ التفاعل بين الأفراد مثل: اصطلحوا، تصالحوا، واصالحوا، وكلّها تحيل إلى معنى واحد هو زوال الخصومة، ويُبرز كذلك مفهوم «الاصطلاح» بوصفه اتفاق جماعة مخصوصة على معنى أو أمر مخصوص، وهو ما يؤكد انتقال الدلالة من المجال الأخلاقي والاجتماعي إلى مجال معرفي/علمي قائم على التواضع والتوافق الدلالي بين أهل الاختصاص.

وانطلاقًا من هذه الدلالة، فإن **المصطلح** وهو اسم مفعول من "اصطلح" يدلّ في أصله اللغوي على ما تمّ الاتفاق عليه بين جماعة من الناس، أي اللفظ الذي استقرّ استعماله للدلالة على معنى معيّن.

2. الدلالة الاصطلاحية في الكتب المتخصصة القديمة:

تجاوز مفهوم "الاصطلاح" في التراث العربي دلالته اللغوية العامة ليكتسب طابعًا علميًا دقيقًا، يتحدّد في إطار كل علم بحسب حاجته إلى ضبط مفاهيمه وتحديد مصطلحاته. وقد تنبّه علماء العربية والعلوم الإسلامية إلى هذه الخصوصية، فعملوا على تعريف الاصطلاح وبيان آلياته ضمن مصنّفاتهم.

ففي كتاب التعريفات لعلي بن محمد الجرجاني، يُعرَّف الاصطلاح بأنه: "اتفاق قوم على تسمية الشيء باسمٍ ما، يُنقل عن معناه اللغوي إلى معنى آخر لضرورة"[1]، وهو تعريف يبرز بوضوح عنصر الاتفاق الجماعي، إلى جانب مبدأ النقل الدلالي من المعنى العام إلى المعنى الخاص.

[1]- علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، مادة (اصطلاح)، ص 28.

كما يقدّم أبو البقاء الكفوي(ت: 1094) في كتابه الكليات تعريفًا قريبًا، حيث يرى أن الاصطلاح هو: "إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد"[1]، وهو ما يعكس الوظيفة التحديدية للمصطلح في تقليص الاحتمال الدلالي وتوجيه الفهم داخل نسق علمي مخصوص.

وفي سياق أصول الفقه، يشير أبو حامد الغزالي في كتابه المستصفى إلى أن الاصطلاح يُعدّ نوعًا من "الوضع الخاص" الذي يتواضع عليه أهل العلم لضبط مفاهيمهم[2]، وهو ما يدلّ على وعي مبكّر بالطابع المنهجي للمصطلح ودوره في بناء المعرفة.

تُظهر هذه التعريفات أن الدلالة الاصطلاحية في التراث القديم تقوم على جملة من الأسس:

-الانتقال من الدلالة اللغوية العامة إلى الدلالة العلمية الخاصة

-ارتباط المصطلح بجماعة علمية محدّدة.

-السعي إلى إزالة اللبس وتحقيق الدقة المفهومية.

-خضوع المصطلح لسياق العلم الذي ينتمي إليه.

3. في المعجم العربي الحديث:

مع تطوّر الدراسات اللسانية وتزايد الحاجة إلى ضبط المفاهيم العلمية، شهد مفهوم **المصطلح والاصطلاح** في العصر الحديث عناية خاصة، حيث سعى الباحثون إلى تقديم تعريفات دقيقة تُبرز طبيعته ووظيفته في بناء المعرفة.

[1]- أبو البقاء الكفوي، الكليات، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، 1998بيروت، ص 62 .

[2]- أبو حامد الغزالي، المستصفى، تح: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت ، 1993، ج1، ص 22 .

فقد عرّف مصطفى الشهابي المصطلح بأنه: "اتفاق جماعة من العلماء على استعمال لفظٍ معيّن للدلالة على مفهوم محدّد"[1]، وهو تعريف يركّز على عنصر **الاتفاق العلمي** وعلى العلاقة الوثيقة بين اللفظ والمفهوم داخل حقل معرفي مخصوص.

أما علي القاسمي، فيقدّم تعريفًا أكثر ضبطًا، إذ يرى أن المصطلح هو: "وحدة لغوية (كلمة أو عبارة) تُستخدم في لغة متخصّصة للدلالة على مفهوم محدّد داخل نظام مفهومي معيّن"[2]، ويتميّز هذا التعريف بإبرازه لثلاثة عناصر أساسية:

-الطبيعة اللغوية للمصطلح (مفرد أو مركّب)

-ارتباطه بحقل تخصّصي

-انتماؤه إلى نظام مفاهيمي مترابط

وفي السّياق نفسه، يعرّف الشاهد البوشيخي المصطلح بأنه: "لفظٌ أو تركيبٌ يُوضع باتفاق أهل الاختصاص للدلالة على مفهوم علمي محدّد داخل مجال معرفي معيّن"[3]، وهو تعريف يلتقي مع سابقَيه في التأكيد على **الوظيفة التحديدية** للمصطلح، مع التشديد على دور أهل الاختصاص في إنتاجه.

أما "الاصطلاح" فيُنظر إليه بوصفه العملية أو الآلية التي يتمّ من خلالها وضع المصطلحات وتداولها، فهو عند علي القاسمي: "اتفاق جماعة لغوية أو علمية على تخصيص لفظٍ بمعنى معيّن

[1]- مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية، دمشق، مطبعة الجامعة السورية، 1962، ص 15.

[2]- علي القاسمي، علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2008، ص 23 .

[3]- الشاهد البوشيخي، في المصطلح والمنهج الرباط: منشورات كلية الآداب، الرباط، 1999، ص 45 .

يخرج عن دلالته اللغوية الأصلية"[1]، وهو تعريف يبرز البعد الإجرائي للاصطلاح باعتباره فعلًا جماعيًا منظّمًا.

تكشف هذه التعريفات الحديثة عن تطوّر ملحوظ في النظر إلى المصطلح، حيث:

-لم يعد مجرد لفظ متّفق عليه، بل أصبح وحدة داخل نظام مفاهيمي

-انتقل التركيز من اللفظ إلى العلاقة بين اللفظ والمفهوم

-برزت أهمية النسق العلمي الذي يندرج فيه المصطلح

-تمّ التمييز بوضوح بين :

- **المصطلح** :الناتج (الوحدة اللغوية)

- **الاصطلاح** :العملية (فعل الاتفاق والتسمية)

4. في المعاجم الغربية الحديثة:

شهدت الدراسات الغربية المعاصرة اهتمامًا بالغًا بمفهوم **المصطلح** (Term)و**الاصطلاح** (Terminology)، خاصة في ظل تطوّر اللسانيات التطبيقية وتحليل الخطاب، حيث لم يعد المصطلح مجرّد لفظ، بل أصبح وحدة معرفية داخل نسق مفاهيمي ووظيفي.

ويتكون اللفظ في الأجنبية من كلمتين (Terminus) أي (Terme) بمعنى كلمة و (Logos) بمعنى علم ، ففي David Crystalل A Dictionary of Linguistics and Phonetics، يُعرَّف المصطلح

[1]- علي القاسمي، علم المصطلح، ص 25 .

(Term)بأنه: "كلمة أو عبارة تُستخدم بدقة في سياق تقني أو علمي للدلالة على مفهوم محدّد"[1]، وهو تعريف يركّز على خاصيتي الدّقة والاختصاص، باعتبارهما سِمتين أساسيتين للمصطلح.

أما في Oxford University Press، كما يرد في معاجمها اللغوية، فيُعرَّف المصطلح بأنه: "كلمة أو تعبير له معنى محدّد في مجال معيّن"[2]، وهو تعريف عام، لكنه يؤكد فكرة الارتباط بالحقل المعرفي.

وفي إطار تحليل الخطاب، يقدّم Patrick Charaudeauفي كتابه Langage et discours تصورًا أعمق، حيث يُنظر إلى المصطلح بوصفه عنصرًا لغويًا لا يكتسب دلالته إلا داخل السياق الخطابي الذي يُستعمل فيه، أي أنه ليس وحدة معزولة، بل جزء من بناء دلالي تداول.[3]

يتّضح من خلال التعريفات الغربية المعاصرة للمصطلح أنّه لم يعد يُنظر إليه بوصفه مجرد وحدة معجمية معزولة، بل باعتباره وحدة معرفية دقيقة تتحدد وظيفتها داخل حقل علمي أو تقني مخصوص. فتعريف David Crystal يركّز على خاصيتي الدقّة والاختصاص، وهو ما يعكس التصور التقليدي الذي يربط المصطلح بالوضوح المفاهيمي داخل العلوم. أما التعريف الوارد في معاجم Oxford فيؤكد بدوره الارتباط بالسياق التخصصي، مما يعزز فكرة التقييد الحقلي للمعنى.

غير أن التصور الذي يقدمه Patrick Charaudeau يضيف بعدًا أكثر عمقًا، إذ ينقل المصطلح من كونه وحدة ثابتة إلى كونه عنصرًا تداوليًا لا يكتسب معناه إلا داخل السياق

---

[1] -David Crystal ،A Dictionary of Linguistics and Phonetics (Oxford: Blackwell, 2008) ،p479.

[2] --Oxford University Press ،Oxford Advanced Learner's Dictionary (Oxford: Oxford University Press ،2015.

[3] -Patrick Charaudeau ،Langage et discours (Paris: Hachette ،1983p52..

الخطابي. وبذلك ينتقل المفهوم من الدلالة المعجمية إلى الدلالة السياقية، حيث يصبح المعنى نتاجًا للتفاعل بين اللغة واستعمالها.

وعليه، يمكن القول إن الدراسات الغربية المعاصرة تجمع بين بعدين أساسيين في فهم المصطلح: بعدٍ معياري يقوم على الدقة والاختصاص، وبعدٍ تداولي يربط المعنى بالسياق والاستعمال، وهو ما يعكس تطور اللسانيات من التصور البنيوي إلى التصور التداولي للمعنى.

5- الفرق بين الاصطلاح والمصطلح:

يشيع في بعض الكتابات العلمية استعمال "الاصطلاح" و"المصطلح" على سبيل الترادف، غير أنّ التدقيق يكشف عن تمايز واضح بينهما؛ فالاصطلاح يدلّ على فعلٍ جماعيّ يتمثّل في اتفاق أهل الاختصاص على تعيين لفظٍ بإزاء مفهومٍ معيّن، في حين يُطلق المصطلح على النتيجة اللغوية لذلك الاتفاق، أي اللفظ الذي استقرّ استعماله للدلالة على ذلك.

ثانيا- علم المصطلح

تُعَدّ المصطلحاتُ الجديدة من أبرز مقوّمات النهضة العلمية والتقنية والصناعية، إذ تُسهم في التعبير الدقيق عن مفاهيمها المتجدّدة. ومع اتّساع مجالات المعرفة وتسارع وتيرة التطوّر، تتزايد الحاجة إلى ابتكار مصطلحات تواكب هذا الحراك العلمي والتكنولوجي، وهو ما أفضى إلى نشوء علمٍ حديث يُعرف بعلم المصطلح. ويُعَدّ هذا العلم من فروع اللسانيات التطبيقية، إذ يُعنى بوضع الأسس العلمية لصياغة المصطلحات وتوحيدها.

ويمكن تعريف علم المصطلح بأنه العلم الذي يدرس العلاقة بين المفاهيم العلمية والألفاظ اللغوية الدالّة عليها، وهو علمٌ يتقاطع مع المنطق وميادين التخصّص المختلفة. كما يهمّ هذا الحقلُ المعرفيّ فئاتٍ عدّة، من بينها العلماء والباحثون في المجالات التقنية، والمترجمون، والمتخصّصون في ميدان الإعلام الآلي.

يُعرَّف علم المصطلح بأنه حقلٌ علميّ ذو بُعد تقني، يُعنى بدراسة مصطلحات مجالٍ معرفيّ أو تقنيّ أو فنيّ محدّد، دراسةً منهجية معمّقة، تشمل تحليل المفاهيم، وضبط تسمياتها، والعمل على تقييسها وتوحيدها.

ثالثا- علم المصطلح والمصطلحية والفرق بينهما

يُثار في الدراسات اللسانية الحديثة نقاشٌ مهم حول مفهومي علم المصطلح (Terminologie)والمصطلحية(Terminographie) ، إذ نجد في بعض المؤلفات من يعدّهما مترادفين، في حين يذهب اتجاه آخر إلى التمييز بينهما من حيث المجال والوظيفة.

فعلم المصطلح هو حقلٌ معرفي يهتم بالدراسة النظرية للمصطلح، أي أنه يشتغل على الجوانب المفهومية والتصورية التي تحكم بناء المصطلحات داخل الحقول العلمية. فهو يبحث في علاقة المصطلح بالمفهوم، وفي البنية الداخلية للمصطلح، وكيفية تشكله داخل أنساق معرفية محددة، كما يهتم بدراسة العلاقات الدلالية بين المصطلحات مثل الترادف، والتقابل، والتدرج، والتضمين المفهومي، وبذلك فإن علم المصطلح ذو طبيعة نظرية تحليلية تهدف إلى بناء إطار مفاهيمي منظم لفهم اشتغال المصطلحات داخل العلوم.

أما المصطلحية فهي الجانب التطبيقي من هذا المجال، إذ تهتم بجمع المصطلحات وتوثيقها وتنظيمها في معاجم وقواعد بيانات، كما تعنى بوضع التعريفات، وإعداد الموسوعات، وتصميم المعايير الخاصة بتوحيد المصطلحات واستعمالها، فهي إذن ممارسة تطبيقية تهدف إلى خدمة الاستعمال الفعلي للمصطلح في الترجمة، والتعليم، والتواصل العلمي.

وقد حاولت بعض الدراسات اللسانية الحديثة ضبط الفروق بين هذين المجالين، ومن أبرز هذه المحاولات ما جاء في الندوة اللغوية الأوروبية التي لخصت هذا التمييز في أن:

-علم المصطلح يتضمن موضوعات نظرية مثل: النظرية التصورية، وبنية المصطلح، وعلاقات المصطلحات .

-بينما تتضمن المصطلحية موضوعات تطبيقية مثل: تصميم قواعد البيانات المصطلحية، وتسجيل المعايير، واستخلاص المصطلحات، وصياغة التعريفات، وبناء الموسوعات .

غير أن هذا التمييز، رغم وضوحه النظري، لا يحظى بإجماع تام في الدراسات، إذ نجد في الواقع الأكاديمي خلطًا واختلافًا في الترجمة والاستعمال، حيث يعتبر بعض الباحثين المصطلحين مترادفين ويستعملون *Terminologie* و *Terminographie* للدلالة على المجال نفسه، في حين يصرّ آخرون على الفصل بينهما باعتبار أحدهما نظريًا والآخر تطبيقيًا.

إن الاضطراب في المصطلح نفسه يعكس اختلاف التصورات المنهجية لدى الباحثين، وأن التمييز بين علم المصطلح والمصطلحية يظلّ تمييزًا إجرائيًا أكثر منه فصلًا صارمًا، لأن المجالين يتداخلان في الواقع العملي بشكل كبير.

يتضح من خلال هذا أن ما عرضته الندوة اللغوية الأوروبية، وما أكدته بعض الدراسات اللسانية الحديثة، أن التمييز بين علم المصطلح والمصطلحية يقوم أساسًا على أساس منهجي يفرق بين البعد النظري والبعد التطبيقي؛ حيث يهتم الأول ببناء المفاهيم وتحليل العلاقات بينها، بينما تنصرف الثانية إلى تطبيق هذه التصورات في مجالات العمل المصطلحي كالتوثيق، والاستخلاص، وبناء المعاجم وقواعد البيانات. غير أن هذا التمييز، رغم وجاهته النظرية، يظل غير محسوم بشكل نهائي في الدرس اللساني المعاصر، إذ تتباين المواقف بين من يعدّ المجالين مترادفين، ومن يصرّ على الفصل بينهما.

ويكشف هذا الاختلاف عن أن الإشكال لا يتعلق بالمصطلح فحسب، بل يمتد إلى اختلاف التصورات المنهجية المؤطرة له. ومن ثمّ يمكن القول إن العلاقة بين علم المصطلح والمصطلحية هي علاقة تكامل وتداخل أكثر منها علاقة فصل صارم، حيث يتقاطع فيها الجانب النظري مع التطبيق العملي في بناء المعرفة المصطلحية وتطويرها.

رابعا- نظريات علم المصطلح:

تتأسس النظريات المصطلحية على خلفيات معرفية متعدّدة، لا تقتصر على جانب واحد، بل تتداخل فيها أبعاد تاريخية وفلسفية ولسانية، تُسهم مجتمعة في تشكيل تصور المصطلح ووظيفته، وقد أبرز المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم هذه الأسس باعتبارها مدخلًا ضروريًا لفهم تطوّر علم المصطلح[1]:

1-الأسس التاريخية:

ترتبط بنشأة المصطلح وتطوّره عبر الحقب العلمية المختلفة، حيث ظهر الاهتمام بالمصطلحات مع تطوّر العلوم والحاجة إلى ضبط مفاهيمها. وقد تعزّز هذا الاهتمام مع النهضة الأوروبية، ثم مع الثورة الصناعية، فبرزت الحاجة إلى توحيد المصطلحات، خاصة في المجالات التقنية. كما أسهمت حركة الترجمة في نقل المفاهيم بين اللغات، مما استدعى البحث في آليات توليد المصطلح وضبطه. ومن هنا، فإن النظريات المصطلحية الحديثة هي امتداد لتراكم تاريخي طويل.

2-الأسس الفلسفية:

تتصل بطبيعة العلاقة بين المفهوم واللغة والواقع، وقد تأثرت بعدة اتجاهات فلسفية، أهمها:

[1]- ينظر: خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص 38.

- **النزعة المنطقية** :التي ترى أن المفاهيم كيانات عقلية مجرّدة، وأن المصطلح يجب أن يعبّر عنها بدقة (كما عند يوجين فوستر).
- **الفلسفات المعرفية** :التي تنظر إلى المفاهيم بوصفها بنيات ذهنية تتشكل داخل شبكات معرفية .
- **التوجهات التداولية** :التي تربط المعنى بالسياق والاستعمال، لا بالمفهوم المجرّد فقط.

وهكذا يتحدد المصطلح فلسفيًا بين كونه تمثيلًا منطقيًا للمفهوم، أو أداةً تواصلية مرتبطة بالسياق .

3-الأسس اللسانية:

تنبع من ارتباط المصطلح باللغة بوصفه وحدة لغوية، ومن ثمّ خضوعه لقوانينها. وقد تأثرت النظريات المصطلحية بعدة اتجاهات لسانية:

- **البنيوية** :التي تنظر إلى المصطلح داخل نسق لغوي من العلاقات .
- **الوظيفية** :كما عند حلقة براغ اللغوية، حيث يُدرس المصطلح في ضوء وظيفته التواصلية .
- **التداولية** :التي تركز على الاستعمال والسياق والخطاب.

وبذلك لم يعد المصطلح يُدرس بوصفه تسمية معزولة، بل باعتباره عنصرًا فاعلًا داخل بنية لغوية وخطابية.

تكشف هذه الأسس الثلاثة عن تكامل الأبعاد التي يقوم عليها علم المصطلح؛ فهو علم ذو جذور تاريخية، ومنطلقات فلسفية، وأدوات لسانية، الأمر الذي يفسّر تنوّع نظرياته واختلاف مقارباته.

ومن أهم نظريات علم المصطلح[1]:

1- النظرية التصورية:

تُعدّ النظرية التصورية من أقدم الاتجاهات في علم المصطلح، وهي تقوم على أساس منطقي يرى أن المفهوم يسبق المصطلح، وأن مهمة المصطلح هي مجرد تسمية دقيقة لذلك المفهوم دون تغيير في طبيعته. كما تدعو هذه النظرية إلى ضرورة التقييس والتوحيد لضمان دقة التواصل العلمي وتقليل اللبس. ويُعدّ يوجين فوستر أبرز رواد هذا الاتجاه، حيث أسّس ما يُعرف بالمدرسة المعيارية في علم المصطلح، التي ركزت على ضبط العلاقة بين المفهوم والتسمية وفق منطق علمي صارم، خاصة في المجالات التقنية والعلمية.

2- النظرية المفهومية (المعرفية):

تنطلق هذه النظرية من تصور مختلف، إذ ترى أن المفاهيم ليست كيانات ثابتة ومجردة، بل هي بنيات معرفية تتشكل داخل ذهن الإنسان من خلال علاقات شبكية مع مفاهيم أخرى، لذلك فإن المصطلح لا يُفهم باعتباره مجرد تسمية، بل بوصفه وحدة تجمع بين اللغة والمعرفة في آن واحد. ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه ماريا تيريزا كابري، التي أكدت على الطابع التفاعلي للمصطلح داخل النظام المعرفي واللغوي، وضرورة دراسته في سياق الاستعمال والتخصص.

3- النظرية الدلالية:

تركز هذه النظرية على الجانب الدلالي للمصطلح، أي على معناه وعلاقاته داخل الحقل العلمي الذي ينتمي إليه. فهي تهتم بدراسة كيفية تشكل المعنى، وبالعلاقات القائمة بين المصطلحات مثل الترادف والتضاد وتعدد الدلالة. وتُظهر هذه النظرية أن المصطلح ليس دائمًا

[1]- ينظر: خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص 39.

أحادي المعنى كما في التصور التقليدي، بل قد يتغير معناه بحسب السياق والتخصص، مما يجعل الدلالة عنصرًا أساسيًا في فهم المصطلح.

4- النظرية الاجتماعية:

تؤكد هذه النظرية أن المصطلح ليس بنية لغوية أو مفهومية مجردة فقط، بل هو أيضًا نتاج اجتماعي يتشكل داخل جماعات علمية ومؤسسات بحثية. فالمصطلح يتأثر بالاستخدام الفعلي، وبالبيئة المهنية والثقافية التي يُنتج فيها ويُتداول. ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه خوان كارلوس ساجر، الذي أبرز أهمية البعد الاجتماعي في تشكيل المصطلحات وتعددها واختلافها بين المجتمعات العلمية.

المحاضرة الثانية

نشأة علم المصطلح وتطوره

لم يتبلور الاشتغال بالمصطلح في صورة علم مستقل إلا متأخرًا، رغم أن الممارسة المصطلحية صاحبت العلوم منذ نشأتها الأولى، فقد ظل التعامل مع المصطلحات، قرونًا طويلة، جزءًا ضمنيًا من نشاط العلماء، يُمارس في ثنايا التأليف والترجمة دون وعيٍ نظريٍّ مستقل يضبطه أو يؤطره، غير أن التحولات العميقة التي عرفها الفكر العلمي، خاصة منذ أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، فرضت واقعًا جديدًا لم يعد فيه هذا التعامل الضمني كافيًا.

ومع تسارع التخصّصات، وتضخّم الرصيد المفهومي للعلوم، برزت الحاجة إلى تقعيد هذا المجال، فبدأت المحاولات الأولى لتنظيم المصطلح ووضع أسسٍ لضبطه، لتنتقل الجهود من مجرد جمع المصطلحات أو شرحها إلى بناء تصورات نظرية تحكم نشأتها وعلاقاتها ووظائفها.

وفي هذا السياق، تشكلت البدايات الفعلية لعلم المصطلح في أوروبا، حيث ارتبط ظهوره بمشكلات التوحيد العلمي والتواصل التقني، قبل أن يتطور لاحقًا إلى حقل معرفي له موضوعه وأدواته ومناهجه.

ومنذ ذلك الحين، عرف علم المصطلح مسارًا تطوريًا يمكن رصده عبر مراحل متمايزة: من مرحلة التأسيس ذات الطابع المعياري، إلى مرحلة الانفتاح على الأبعاد اللسانية والتداولية، وصولًا إلى المقاربات الحديثة التي أعادت النظر في طبيعة المصطلح وعلاقته بالمعرفة والسياق. وهو ما يجعل دراسة نشأة هذا العلم وتطوره مدخلًا أساسيًا لفهم تحوّلاته الراهنة واتجاهاته المعاصرة.

أولا- نشأة علم المصطلح

1-عند الغرب:[1]

شهدت المصطلحية تطورًا متسارعًا في العصر الحديث، مدفوعةً بالتنامي المتلاحق للمعرفة الإنسانية، وبالحاجة الملحّة إلى تحقيق تواصل فعّال بين العلماء والباحثين بمختلف لغاتهم وانتماءاتهم الثقافية. ولم يعد هذا التواصل مقتصرًا على المجال العلمي فحسب، بل امتدّ ليشمل الجوانب التقنية والتجارية المرتبطة بتبادل الخدمات المعرفية، الأمر الذي فرض ضرورة توحيد المفاهيم وضبط المصطلحات. وفي هذا السياق، تبلور علم المصطلح بوصفه حقلًا معرفيًا مستقلاً، له أصوله النظرية وآلياته التطبيقية التي تُعنى بتنظيم الجهاز المصطلحي وتنسيقه.

وقد تجلّى هذا الاهتمام المبكر في أوروبا من خلال مبادرات علمية رائدة، لعلّ أبرزها إصدار معجم شلومان المصور للمصطلحات التقنية، الذي أنجزه فريق دولي من الخبراء خلال الفترة الممتدة بين 1906 و1928، في ستة عشر مجلدًا وبست لغات. ولم تقتصر أهمية هذا العمل على ضخامته وتعدديته اللغوية، بل تجلّت أساسًا في منهجيته، إذ اعتمد ترتيبًا مفاهيميًا يقوم على إبراز العلاقات بين المفاهيم، بدل الاقتصار على الترتيب الألفبائي. ومن شأن هذا التصنيف المفاهيمي أن يسهم في توضيح دلالة المصطلح، وربطه بسياقه المعرفي، مما يعزز دقته ونجاعته التداولية.

وفي الاتجاه نفسه، برزت جهود أخرى سعت إلى تحقيق توحيد المصطلحات في المجالات التقنية، من بينها ما قام به فوستر من خلال كتابه التوحيد الدولي للغات الهندسية الصادر سنة 1931، والذي ركّز فيه على توحيد المصطلحات، لا سيما في حقل الهندسة الكهربائية، إدراكًا لأهمية الدقة الاصطلاحية في هذا المجال الحيوي.

[1]- ينظر: محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 1998، ص 457-458..

ومع تزايد الوعي بأهمية التنسيق المصطلحي على المستوى الدولي، تم سنة 1936 إنشاء لجنة تقنية مختصة بالمصطلحات ضمن الاتحاد الدولي لجمعيات المقاييس الوطنية، وذلك بطلب من أكاديمية العلوم السوفياتية. وقد مثّلت هذه اللجنة خطوة مؤسساتية نحو تقنين العمل المصطلحي، غير أنها أُعيد تنظيمها بعد الحرب العالمية الثانية في إطار هيئات دولية أكثر تنظيمًا، حيث أُنشئت اللجنة التقنية 37 المتخصصة في مبادئ المصطلحات وتنسيقها، ضمن المنظمة الدولية للتوحيد المعياري، التي تتخذ من جنيف مقرًا لها. وقد أسهمت هذه اللجنة في وضع أسس منهجية دقيقة للعمل المصطلحي، ما عزّز طابعه العلمي والتنظيمي.

وتواصل هذا التطور بوتيرة متسارعة مع إنشاء المركز الدولي للمعلومات المصطلحية في فيينا سنة 1971، بالتعاون بين الحكومة النمساوية ومنظمة اليونسكو .وقد اضطلع هذا المركز بدور محوري في معالجة الإشكالات المنهجية التي تواجه علم المصطلح، من خلال تنظيمه لعدد من الأنشطة العلمية الدولية، من أبرزها ندوة التعاون الدولي في حقل المصطلحات سنة 1975، والمؤتمر الأول لبنوك المصطلحات سنة 1979. كما ساهم في تنسيق الجهود بين مؤسسات علمية متعددة، من بينها أكاديمية العلوم السوفياتية، والمنظمة الدولية لتوحيد المصطلحات، والجمعية الدولية لعلم اللغة التطبيقي، ومكتب تنسيق التعريب، حيث نوقشت خلال هذه اللقاءات القضايا النظرية والمنهجية الكبرى المرتبطة بعلم المصطلح[1].

وهكذا يتضح أن تطور المصطلحية لم يكن عفويًا، بل جاء نتيجة تفاعل جهود علمية ومؤسساتية متكاملة، سعت إلى ضبط المفاهيم وتوحيدها، بما يضمن فعالية التواصل العلمي. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية الوقوف عند الآليات التي يتم من خلالها بناء المصطلح وصياغته، وهو ما يشكّل مدخلًا أساسياً لفهم دينامية هذا العلم.

[1]- ينظر، محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي، ص 150-151.

2- عند العرب:

ترجع البدايات الأولى للمصطلحية العربية الحديثة إلى أواخر القرن التاسع عشر، ولا سيما في مصر، حيث أسهمت حركة النهضة التي ازدهرت في عهد محمد علي باشا في إعادة الاعتبار للغة العربية، وجعلها أداة للتدريس والتأليف والترجمة. وقد أفضى هذا التحول إلى بروز جهود علمية واعية بصناعة المصطلح، ارتبطت بعدد من العلماء والمثقفين الذين جمعوا بين التخصص العلمي والاهتمام باللغة.

فمن أبرز هؤلاء محمد الشافعي، وهو من الأطباء الذين أسهموا في وضع مصطلحات طبية عربية من خلال مؤلفاته مثل "أحسن الأغراض في التشخيص ومعالجة الأمراض" و"السراج الوهاج في التشخيص والعلاج"، إلى جانب ترجمته لعدد من الكتب الطبية عن الفرنسية. كما يبرز أحمد فارس الشدياق، الذي كان له دور مهم في خدمة اللغة عبر التأليف والصحافة، خاصة من خلال إصداره "مجلة الجوائب"، فضلًا عن كتبه اللغوية والأدبية مثل "الجاسوس على القاموس" و"سر الليال في القلب والإبدال."

ومن الأسماء البارزة أيضًا جرجي زيدان، الذي أسهم في نشر الثقافة والمعرفة من خلال "مجلة الهلال"، إلى جانب مؤلفاته في التاريخ والحضارة، مثل "تاريخ اللغة العربية" و"تاريخ التمدن الإسلامي". ولا يمكن إغفال دور رفاعة الطهطاوي، الذي جمع بين الترجمة والتعليم والتأليف، وأسهم في نقل المعارف الحديثة إلى العربية، مما استدعى ابتكار مصطلحات جديدة تواكب هذه العلوم.

وقد استمر النشاط المصطلحي بعد ذلك، تنظيرًا وتطبيقًا، في عدد من البلدان العربية، حيث نشأت مؤسسات علمية تُعنى بضبط المصطلحات وتوحيدها، مثل المجامع اللغوية في مصر وسوريا والعراق والأردن. كما برزت هيئات متخصصة، من بينها مكتب تنسيق التعريب في المغرب، والمجلس الأعلى للغة العربية، التي اضطلعت بدور مهم في متابعة قضايا التعريب والمصطلح.

وفي السياق نفسه، أسهم عدد من الباحثين العرب المعاصرين في تطوير الدرس المصطلحي، ومنهم محمد رشاد الحمزاوي، وعبد الرحمن الحاج صالح، وعبد السلام المسدي، ومحمد الأخضر غزال، وغيرهم، ممن عملوا على ترسيخ الأسس العلمية لهذا المجال وربطه بحاجات المعرفة المعاصرة.

ثانيا- مراحل تطورعلم المصطلح [1]

يرى علي القاسمي أن علم المصطلح لم يظهر بوصفه علماً مستقلاً دفعة واحدة، بل نشأ وتطوّر تدريجياً داخل السّياق الأوروبي نتيجة التحولات العميقة التي عرفتها المعرفة العلمية، وازدياد الحاجة إلى ضبط المفاهيم وتوحيد المصطلحات بين اللغات والتخصصات. فكلما اتسعت العلوم وتعددت فروعها، برزت مشكلة أساسية تتمثل في تشتت المصطلحات وعدم استقرارها، وهو ما دفع إلى البحث عن إطار علمي ينظمها ويؤطرها.

1- مرحلة النشأة الأولى (القرن 18 وبداية القرن)

في هذه المرحلة لم يكن علم المصطلح قد تبلور بعد كحقل مستقل، بل كانت معالجة المصطلحات تتم ضمن المعاجم العامة والمعاجم الثنائية اللغة، وقد ارتبط ذلك بجهود الترجمة في أوروبا مع توسع العلوم الطبيعية والرياضية، حيث ظهرت الحاجة إلى إيجاد مقابلات لغوية للمفاهيم العلمية الجديدة.

لكن هذه الجهود كانت جزئية وغير منظمة، إذ لم تكن هناك منهجية موحدة لضبط المصطلحات، بل كانت تعتمد على الاجتهاد الفردي للمترجمين والعلماء.

[1]- ينظر: ماريا تيريزا كابري، المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، تر: محمد امطوش، عالم الكتب العربي، بيروت، ص 1.

2- مرحلة التبلور(القرن 19 إلى منتصف القرن 20)

شهدت هذه المرحلة تطوراً ملحوظاً في الوعي بالمصطلح بوصفه مشكلة علمية قائمة بذاتها، خاصة مع **الثورة الصناعية** وتوسع التخصصات العلمية الدقيقة. فقد أصبحت الحاجة ملحّة إلى توحيد المصطلحات داخل الحقول العلمية لتفادي اللبس والاختلاف.

في هذه الفترة بدأت تتشكل ملامح التفكير المصطلحي، حيث ظهرت محاولات لتحديد العلاقة بين:

- المفهوم العلمي
- والمصطلح اللغوي الذي يعبر عنه

كما بدأت بعض الدراسات اللسانية المبكرة تهتم ببنية المصطلح ووظيفته داخل النظام العلمي، غير أن علم المصطلح ظل مرتبطاً إلى حد كبير بالمعجمية والترجمة، ولم يتحول بعد إلى علم مستقل له نظرياته الخاصة.

3- مرحلة التأسيس العلمي (منتصف القرن 20)

تمثل هذه المرحلة نقطة التحول الحاسمة في تاريخ علم المصطلح، حيث أصبح علماً قائماً بذاته. ويرجع الفضل الكبير في ذلك إلى أعمال الباحث النمساوي **أوجين فيستر (Eugen Wüster)**، الذي يُعد المؤسس الفعلي لعلم المصطلح الحديث.

لقد أسس فيستر ما يُعرف بالنظرية العامة للمصطلح، والتي تقوم على مبادئ أساسية أهمها:

-أولوية المفهوم على المصطلح

-ضرورة الدقة والصرامة في تحديد المصطلحات

-العمل على التوحيد القياسي للمصطلحات العلمية والتقنية

وبذلك انتقل علم المصطلح من ممارسة لغوية مشتتة إلى **منهج علمي منظم** له قواعده ومبادئه.

4- المرحلة المعاصرة (من أواخر القرن 20 إلى اليوم)

في هذه المرحلة توسّع علم المصطلح بشكل كبير، فلم يعد يقتصر على الجانب اللغوي أو المعجمي، بل أصبح علماً متعدد التخصصات يجمع بين اللسانيات والترجمة وعلوم الإعلام والاتصال وعلوم الحاسوب، كما تطور ليشمل مجالات حديثة مثل: قواعد البيانات المصطلحية والمعالجة الآلية للغة والترجمة الآلية والذكاء الاصطناعي.

وأصبح الاهتمام لا ينصب فقط على توحيد المصطلح، بل أيضاً على كيفية إنتاجه، وتداوله، وتكييفه داخل السياقات العلمية والثقافية المختلفة.

يتضح من خلال هذا التطور التاريخي الذي عرضه علي القاسمي أن علم المصطلح لم يكن علماً ثابت البنية، بل هو نتاج مسار طويل من التحولات العلمية واللغوية. فقد انتقل من مرحلة المعالجة المعجمية البسيطة إلى مرحلة التأسيس العلمي، ثم إلى مرحلة الانفتاح على التكنولوجيات الحديثة وعلوم الحاسوب.

وعليه، فإن علم المصطلح اليوم لم يعد مجرد أداة لضبط المفردات العلمية، بل أصبح آلية معرفية أساسية لتنظيم المعرفة نفسها، وضمان التواصل الدقيق بين مختلف اللغات والعلوم. ومن هنا تتجلى أهميته الكبرى في العصر الحديث، حيث تتسارع المعرفة وتتداخل التخصصات بشكل غير مسبوق.

ثالثا- المدارس المعاصرة في علم المصطلح[1]

لم يتبلور علم المصطلح في صورته المعاصرة دفعةً واحدة، بل جاء نتيجة تفاعل جهود علمية متعدّدة سعت إلى ضبط العلاقة بين المفاهيم والتسميات داخل مختلف الحقول المعرفية، ومع تطوّر العلوم وتزايد الحاجة إلى الدقة في التواصل العلمي، ظهرت اتجاهات ومدارس مصطلحية حاولت كلٌّ منها أن تؤسس لرؤية مخصوصة في معالجة المصطلح، من حيث بناؤه، ووظيفته، وعلاقته بالنظام اللغوي والمعرفي. وقد أسهم هذا التعدّد في إثراء الدرس المصطلحي، وكشف أبعاده النظرية والتطبيقية. وفي هذا السياق، يعرض المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم أبرز هذه المدارس، مبرزًا روّادها ومنطلقاتها.

1-المدرسة الفيينية (النمساوية):

يُعدّ رائدها الأساسي يوجين فوستر، ويُذكر معه عدد من الباحثين الذين واصلوا تطوير هذا الاتجاه.

اهتماماتها:

تركّز على بناء علم مصطلحي معياري يقوم على الدقة والصرامة، حيث تسعى إلى توحيد المصطلحات وتقييسها، وضبط العلاقة بين المفهوم والتسمية ضبطًا منطقيًا، خاصة في المجالات العلمية والتقنية. كما تعنى بإزالة اللبس وتحقيق الوضوح في التواصل العلمي.

2-مدرسة براغ:

من أبرز روّادها رومان ياكوبسون، ونيكولاي تروبتسكوي، ضمن إطار حلقة براغ اللغوية.

اهتماماتها:

تنطلق من منظور وظيفي، فترى المصطلح جزءًا من نظام لغوي تواصلي، وتولي أهمية للسياق

[1]- ينظر: خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص 44

والاستعمال، ولا تقتصر على التقييس، بل تدرس كيفية اشتغال المصطلح داخل الخطاب العلمي، مع مراعاة وظائف اللغة وعلاقتها بالمجتمع العلمي.

3- المدرسة الروسية (السوفياتية):

من روّادها ديمتري لوتّه، إلى جانب عدد من الباحثين السوفيات في علم المصطلح.

اهتماماتها:

تركّز على البنية المفهومية للمصطلحات، وعلى علاقتها بتنظيم المعرفة داخل الحقول العلمية، حيث يُنظر إلى المصطلح بوصفه جزءًا من نسق مفاهيمي مترابط. كما تهتم بالجانب الدلالي والعلاقات بين المفاهيم داخل التخصص الواحد.

المحاضرة الثالثة

آليات صناعة المصطلح: الاشتقاق، المجاز، النحت

لا يتشكّل المصطلح بوصفه وحدة جاهزة، بل يأتي نتيجة مسار منضبط تُبنى فيه العلاقة بين المفهوم والتعبير اللغوي بناءً مقصودًا. فكل مجال معرفي، حين يسعى إلى ضبط مفاهيمه، يحتاج إلى وسائل محدّدة تمكّنه من تحويل التصوّر الذهني إلى صيغة لغوية دقيقة قابلة للتداول. وهذه الوسائل لا تقتصر على جانب لغوي صرف، بل ترتبط بطبيعة المفهوم نفسه، وبالنسق الذي ينتمي إليه، وبالشروط التي تفرضها البيئة العلمية التي يُستعمل فيها.

وعلى هذا الأساس، تتحدّد آليات صناعة المصطلح ضمن مجموعة من الإجراءات التي تضمن ملاءمة اللفظ للمفهوم، وتكفل انسجامه مع النظام اللغوي، مع مراعاة الدقّة والوضوح وقابلية الاستعمال. وبذلك يغدو المصطلح نتاج تفاعل بين البعد المعرفي والبعد اللساني، لا مجرد اختيار لفظي معزول.

أولًا- الاشتقاق

هو "أخذ كلمة من أخرى مع تناسب بينهما في المعنى، وتغيير في الصيغ"[1].

وهو آلية مركزية في توليد المصطلحات، إذ يسمح ببناء شبكة مفاهيمية متماسكة انطلاقًا من جذر لغوي واحد.

1-أنواعه

أ- الاشتقاق الصرفي

"هو أن يكون بين اللفظين تناسب في الحروف والتركيب نحو ضرب من الضّرب"[2] ، أي أنه اشتقاق ألفاظ من أصل واحد مع الحفاظ على ترتيب الحروف، ويُعدّ الأداة الأساسية في صناعة المصطلح العلمي.

علم: معلومة، معلومات، معلوماتية.

[1]- ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الهدى، القاهرة، ج1، ص 35.

[2]- الشريف الجرجاني، التعريفات، ص 27.

نقل: ناقل، انتقال (مصطلح في الفيزياء).

حلّل: تحليل، محلّل (في الكيمياء واللسانيات).

نلاحظ أن الاشتقاق هنا لا ينتج ألفاظًا فقط، بل يبني نسقًا مصطلحيًا داخل الحقل الواحد، ويعدّ أهم أنواع الاشتقاق، وأيسر السّبل لوضع المصطلحات لأنه يخضع لقواعد محدّدة ويؤدي معاني متعدّدة، إذ يمكن أنت يشتق من الفعل الثلاثي الواحد حوالي 400 كلمة لكلّ منها معنى ولون دقيق يخالف الآخر، مع الأخذ بعين الاعتبار ائتلاف الأصوات العربية وتنافرها.[1]

يغلب أن يعتمد الاشتقاق على الأصول اللغوية العربية، ومن خلاله تكوَّنت في العربية آلاف الألفاظ المستعملة في الحياة العامة وفي المصطلحات العلمية عبر قرون طويلة. وقد أثبتت هذه الآلية فاعليتها الكبيرة في تنمية اللغة والمعجم العربي وإثرائهما. ولم يعد الاشتقاق مقتصرًا على المشتقات المعروفة، مثل: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة؛ إذ إن متطلبات العلوم والحضارة الحديثة تجاوزت هذه الصيغ، وأصبحت تستدعي أيضًا توليد أفعال جديدة ومصادر حديثة تواكب التطور المعرفي والعلمي.

ومن أمثلة الاشتقاق الصّرفي نورد ما أجازه مجمع اللّغة العربية بالقاهرة لاستخدامه للحاجة العلمية في هذا العصر، وذلك بوضع الضّوابط القياسية لتكوين الأفعال والأسماء الّتي لم تذكرها المعاجم العربيّة، والتي يتطلب التّعبير العلمي إيجادها للدّلالة على المفاهيم بدقّة، من أمثلة ذلك: [2]

[1]-ينظر: الصادق خشاب، التعريب وصناعة المصطلحات، ص 113.

[2]- ينظر: لعبيدي بوعبد الله، مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية، ص 110-111.

- المصدر بوزن " فَعْلَل:

يُعدّ هذا الوزن من الصيغ قليلة الاستعمال في العربية، إلا أنّ المصطلحات العلمية الحديثة المعرّبة قد استفادت منه، وقد أقرّه المجمع اللغوي لاشتقاق الأفعال من الأسماء الجامدة المعرّبة غير الثلاثية. ومن أمثلة ذلك اشتقاق الفعل (برمَجَ) من (برنامج)، ومنه المصدر (برمجة).

- المصدر بوزن " فعَلَ":

يُعدّ هذا الوزن من الصيغ المصدرية التي وظّفتها العربية للدلالة على الأمراض والعيوب، ومن أمثلتها لفظ (العَوَج)، وهو دلالة على انحراف الشيء أو عدم استقامته.

- المصدر بوزن " إفعال":

- يُعدّ هذا الوزن من الأوزان المصدرية في العربية التي أسهمت في توليد مصطلحات علمية حديثة، وقد استُثمر في عدد من الحقول المعرفية، مثل:

- في معجم علم الحيوان: إبصار، أخصاب، إجهاض.
- في معجم علم النبات: إنبات، إشعاع.
- في علم الفيزياء: إرسال، إبراق.

- المصدر بوزن تفعيل:

يقابل هذا الوزن الفعل «فعَّل»، وكلاهما يُعدّ من الوسائل الصرفية المهمة في بناء المصطلحات وضبطها. ويُعتبر هذا المصدر من أكثر الصيغ استعمالًا وأهمية، خاصة في ميادين البيولوجيا والفيزياء والكيمياء. ومن أمثلته: التحليل، التفعيل، والتكثيف

- المصدر بوزن فعولة: أخذ به المجمع العربي ويجيزون أيضا فُعولة مثل عَمولة وعُمولة.
- المصدر الصناعي: تدل عليه المفاهيم التالية:
- المذاهب والنظم والاتجاهات الفكرية: الليبرالية، الواقعية، البنيوية .
- الظواهر الطبيعية وخصائص المادة: المغناطيسية، الحرارية .

- التعبير عن الجمع: الإنسانية، الكونية .
- أسماء العلوم: الدلالية، اللسانية.

وقد أثبتت الصيغة من حيث التراكيب مرونة كبيرة، فقد امكن إلحاقها بأنواع شتّى من المفردات والتراكيب:

- اسم مصدر + يّة: خصوصيّة، ذاتيّة .
- مصدر + يّة: إنسانيّة، مركزيّة .
- صفة + يّة: الوطنيّة، الجوهريّة .
- اسم فاعل + يّة: القابلية، الفاعلية .
- اسم مفعول + يّة: المقبوليّة، المشروعيّة .
- اسم جمع + يّة: القبليّة، الشعبيّة .
- الكلمة المركبة + يّة: اللاسلكيّة، اللامركزيّة .
- كلمة دخيلة + يّة: الرومانسيّة، الكلاسيكيّة .
- صيغة مبالغة + يّة: الشفافيّة، المصداقيّة .
- ضمير + يّة: الأنايّة، الهويّة .
- اسم استفهام + يّة: الكيفيّة، الكميّة.

دفعت الحاجة العلمية المحدثين إلى التوسّع في الاشتقاق ليشمل الألفاظ الخماسية وما زاد عليها، بعد أن كان الاشتقاق مقصورًا في الغالب على الأبنية المعروفة في العربية. وقد تمّ الاشتقاق من هذه الألفاظ، وهي في معظمها معرّبة أو دخيلة، عن طريق حذف بعض الحروف التي تشبه الزوائد في العربية، إضافة إلى حذف الحرف الأخير، حتى يُردَّ اللفظ إلى أصل رباعي، ثم يُشتقّ منه فعل رباعي، مثل:

- تلفاز ⟵ تلفز ⟵ يتلفز .
- أكسجين ⟵ أكسد ⟵ يؤكسد .

ويُشترط في هذا النوع من الاشتقاق ألّا يؤدّي حذف الحروف إلى اجتماع أصوات متنافرة أو تراكيب صوتية لا تنسجم مع طبيعة النطق العربي وأوزانه المألوفة.

ب- الاشتقاق التقليبي أو الكبير

يعدّ ابن جني أول من خصّ له بابا ونبّه إليه وسمّاه الأكبر[1]، وهو انتزاع كلمة من أخرى بتغيير في تركيب بعض احرفها مع تشابه بينهما في المعنى واتفاق في الأحرف، ويقابل هذا النوع من الاشتقاق ما يدعى بالقلب اللغوي تمييزا له من القلب الصرفي القام على إبدال حروف اللغة.[2]

وقد انقسم المحدثون حول نظرية التقاليب للجذور العربية وأن كان معظمهم يقصرها على التقاليب السّتة من الجذر الثّلاثي، ويستبعد تقاليب الجذرين الرباعي والخماسي فيرها بعضهم أنها: [3]

- ممثلة للنضج اللغوي عند العرب.
- أكثر فاعلية من نظرية الإبدال في تنمية الثروة اللغوية.
- بعضهم دعا إلى عدّ القلب من جملة طرائق نمو اللغة العربية.
- وهناك من يرفض هذا الاشتقاق في توليد الألفاظ والمصطلحات.
- ويبقى هذا النوع من الاشتقاق رصيدا احتياطيا في طرائق التوليد في اللغة العربية، يمكننا اللجوء أليه إذا استدعت الحاجة، بشرط ألا يؤدي هذا القلب إلى لفظ تتنافر حروفه ممّا يخرجه عن دائرة الفصاحة وألا يستخدم إلا للضرورة العلمية.
- ومن أمثلته:

جذب / جبذ: استُثمر مفهوم الجذب في مصطلح *قوة الجاذبية* في الفيزياء

[1]-ابن جني، الخصائص، ج 2 ، ص 88.

[2]-السيوطي، المزهر في علوم اللغة، تح: محمد أحمد جاد عبد المولى، در الفكر، بيروت، ج1، ص 274.

[3]- ينظر: جميل الملائكة، المصطلح العلمي ووحدة الفكر، مجلة المجمع العلمي العراقي، ج4/34، ص 109.

سلم / لمس: في الدراسات الصوتية: العلاقة بين اللمس (contact) والإدراك الحسي

هذا النوع أقل استعمالًا في التوليد المباشر، لكنه مهم في تفسير العلاقات الدلالية بين المصطلحات.

ج- **الاشتقاق الإبدالي الأكبر:** وهو أخذ كلمة من أخرى بتغيير بعض أحرفها مع تشابه بينهما في المعنى واتفاق في الاحرف الثابتة وفي مخارج الاحرف المغيرة أو صفاتها أو فيهما معا[1]، أي أنه إبدال حرف بحرف مع تقارب في المخرج أو الصفة، مع بقاء المعنى العام.

صراط- سراط : في الدراسات القرآنية والقراءات .

قانون - كانون : في الدراسات المقارنة والتاريخية للمصطلحات.

-يفيد هذا النوع في تتبع تطور المصطلح تاريخيًا وصوتيًا

وينقسم هذا النوع من الاشتقاق إلى نوعين:[2]

- الإبدال الصرفي: هو إبدال حرف بآخر لضرورة صوتية طلبا للخفة وسهوة النطق.

- الإبدال اللغوي: وهو جعل حرف بدل آخر من الكلمة لغير ضرورة صرفية، وهو ذو أثر كبير في تنمية اللغة العربية وتوليد ألفاظها ، وقد ردّ العلماء هذه الظاهرة إلى كثرة اللهجات وتنوعها.

ثانيًا- المجاز

1-تعريفه:

هو "استعمال اللفظ في غير ما وُضع له في الأصل لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي"[1]، ويشترط في اللفظ شرطان كي يسمى مجازا، أولهما أن يكون منقولا عن

[1]- جميل الملائكة، المصطلح العلمي ووحدة الفكر، ص 347.

[2]-ينظر: الصادق خشاب ، التعريب وصناعة المصطلحات، ص 123.

معنى وضع اللفظ بإزائه أولا وبهذا يتميز عن اللفظ المشترك والثاني أن يكون ذلك النقل لمناسبة بينهما وعلاقة.[1]

ويغلب أن يكون الاشتقاق من مواد لغوية عربية، وعن طريقه تكونت في اللغة العربية آلاف الكلمات للحياة العامة ولمصطلحات العلوم على مدى عدّة قرون، وثبت أنه من أكثر طرق التنمية اللغوية والمعجمية فاعلية وأهمية، ولم يعد الاشتقاق مقصورا على المشتقات السبعة)

ويمثّل المجاز آلية دلالية أساسية في صناعة المصطلح، إذ يُمكّن من نقل الألفاظ من المجال الحسي إلى المجال العلمي المجرد.

ويُعدّ من الآليات الدلالية الفاعلة في صناعة المصطلح، إذ يُمكّن من نقل اللفظ من دلالته اللغوية الأصلية إلى دلالة علمية اصطلاحية جديدة، وفق علاقة تربط بين المعنيين. وقد أفاد العلماء الأوائل من هذه الآلية في بناء جهازهم المفاهيمي، فاستثمروا ألفاظًا من اللغة العامة وأكسَبوها معاني متخصصة داخل حقول معرفية بعينها.

ففي علم النحو، تحوّلت ألفاظ مثل الرفع والنصب والجر من معانٍ حسية أو عامة إلى دلالات إعرابية دقيقة، كما أُعيد توظيف ألفاظ كالهمزة لتدل على وحدة صوتية مخصوصة. وفي الفقه، استُعملت ألفاظ مثل الرجعة –التي تدل في أصلها اللغوي على مطلق العودة – للدلالة على معنى اصطلاحي محدد هو عودة الزوجة إلى عصمة زوجها في أحكام معينة.

ويمتد هذا التوظيف المجازي إلى مجالات علمية متعددة؛ ففي علم الكلام نجد مصطلحات مثل الجوهر والعرض وقد انتقلت من دلالات لغوية عامة إلى مفاهيم فلسفية كلامية دقيقة، وفي أصول الفقه برزت ألفاظ مثل القياس والإجماع بوصفها مصطلحات ذات حمولة دلالية خاصة تتجاوز معناها اللغوي الأول.

[1]- فخر الدين الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز في علوم البلاغة وبيان إعجاز القرآن الكريم، ، مطبعة الآداب المؤيد، مصر، 1317، ص 47.

وعليه، فإن المجاز لا يقتصر على كونه ظاهرة بلاغية، بل يُعدّ أداة منهجية أسهمت في نقل اللغة من مستوى التداول العام إلى مستوى الاصطلاح العلمي، مما جعله ركيزة أساسية في بناء المعرفة وتطوير الحقول العلمية.

من أمثلة المصطلحات التي وضعت عن طريق آلية المجاز:

الذاكرة في الإعلام الآلي: مجاز عن وظيفة التخزين.

الحقل المغناطيسي :الحقل مجاز عن المجال غير المرئي.

الشبكة :مجاز عن الترابط والاتصال.

العقدة في المعلوماتية: مجاز عن نقطة اتصال.

الخلايا في علم الأحياء: مجاز عن وحدات البناء.

2-أهميته:

- يسهم المجاز في تحويل المفاهيم المجردة إلى صور ذهنية قابلة للتصور، من خلال ربط المعاني العلمية غير المحسوسة بتجارب حسية مألوفة، مما يساعد على إدراكها وفهمها بوضوح أكبر .

- يعمل على تقريب المصطلح من المتلقي عبر استعمال ألفاظ مألوفة في اللغة اليومية وإعادة توظيفها في سياقات علمية، مما يخفف من غموض المصطلحات المتخصصة ويجعلها أكثر قابلية للاستيعاب والتداول .

-يساهم في إغناء الدلالة العلمية ومنحها مرونة في التعبير، إذ يسمح بتعدد مستويات المعنى داخل المصطلح الواحد، ويتيح توسيع دلالته بما يتناسب مع تطور المفاهيم العلمية وتفرّعها داخل الحقول المعرفية المختلفة.

ثالثًا- النحت

تُعدّ آلية النحت من الآليات اللغوية الأصيلة التي أسهمت في صناعة المصطلح في العربية، إذ عرفها العرب منذ القدم ومارسوها في توليد الألفاظ وتكثيف المعاني، فكانت وسيلة فعّالة للاختصار والتوليد الدلالي في آن واحد، وقد حظي النحت بعناية كبيرة لدى

علماء العربية الأوائل، الذين أدركوا قيمته في توسيع المعجم واستيعاب الحاجات التعبيرية، ومن أبرزهم الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، واضع أسس المعجم العربي، وصاحب كتاب "العين"، الذي كان له دور رائد في تقعيد الظواهر اللغوية، ومنهم كذلك ابن السّكيت (ت: 244هـ)، الذي عُرف بعنايته باللغة والرواية، وأسهم في نقل كثير من الشواهد التي تكشف عن طرائق العرب في الاشتقاق والنحت.

ويُقصد بالنحت في الاصطلاح اللغوي تكوين لفظ جديد من كلمتين أو أكثر، يُؤخذ من كل منهما جزء، ثم يُركّب تركيبًا خاصًا يُنتج دلالة جديدة مكثّفة، مثل قولهم: "بسمل" من "بسم الله"، و"حوقل" من "لا حول ولا قوة إلا بالله". وهذا يدل على قدرة العربية على الاقتصاد اللغوي دون الإخلال بالمعنى، بل مع تحقيق نوع من التركيز والدقة.

أما من حيث الأصل اللغوي، فإن النحت يدل على النشر والقشر والقطع، أي إزالة جزء من الشيء أو أخذه، غير أن هذا المعنى لم يبقَ محصورًا في دلالة الانتقاص أو التقليل، بل توسّع ليشمل معاني أخرى، منها الأخذ والانتقاء والتشكيل. ومن ذلك ما يُشتق من الجذر نفسه كـ"التنحية"، التي تُحيل إلى ما جُبل عليه الإنسان من طبيعة أو سجيّة، بما يعكس انتقال الدلالة من الحسّي إلى المعنوي.

ومن هنا يتبيّن أن النحت ليس مجرد حذف أو اختصار، بل هو عملية إبداع لغوي تقوم على إعادة تشكيل المادة اللفظية لتوليد مصطلحات جديدة تستجيب لمتطلبات التعبير، خاصة في المجالات العلمية والفكرية، حيث تبرز الحاجة إلى ألفاظ دقيقة ومكثّفة. ولذلك ظلّ النحت حاضرًا في العربية القديمة والحديثة، بوصفه شاهدًا على حيوية اللغة وقدرتها على التطور والتجدد.

ويُعرَّف في الاصطلاح بأنه:" انتزاع كلمة من كلمتين أو أكثر على أن يكون تناسب في المعنى بين المنحوت والمنحوت منه."[1]

[1]- ابن فارس، مقاييس اللغة، تح: محمد عبد السّلام هارون، دار الفكر، بيروت، 1979، ج5، ص 431.

1-أنواعه

أ- النحت الفعلي

-بسمل، قال: بسم الله.

-حوقل، قال: لا حول ولا قوة إلا بالله

ب- النحت الاسمي

-برمائي (بر + ماء) :مصطلح في البيولوجيا.

-كهرومغناطيسي (كهرباء + مغناطيس): في الفيزياء.

-ضوحراري (ضوء + حرارة): في العلوم التطبيقية.

ج- النحت النسبي

-عبشمي، من عبد شمس

ويعدّ النحت بابا واسعا للتوسع اللفظي في اللغة العربية، خاصّة فيما يخصّ صياغة المصطلح العلمي، والذي يهم من هذه الأبواب من النحت النحت الإسمي والنحت الفعلي ، بل إن بعض الدارسين قد ذهب إلى أن النحت اتّخذ للأفعال لا الأسماء، أي أنهم يقولون: سبحل فلان وحوقل ولم يقولوا في العادة اعتاد فلان السبحلة والحوقلة فالمصدر فلم يكن مرادا في استعمالهم النّحت.[1]

غير أن النحت لم يسهم في التّوسع اللّفظي رغم الحاجة إليه، نظرا لما يدور حوله من خلاف يتعلّق بجوازه ومنعه، وكذلك

تباينت آراء العلماء حول إقرار دور النحت في صناعة المصطلح؛ فهناك من يقرّ بوجوده وفعاليته في العربية، ويرى أنه أسلوب أصيل لجأت إليه اللغة لتوليد الألفاظ وتزويدها بالمصطلحات، خاصة في التعبير عن المعاني المركبة، بما يجعله أداة مساعدة على تنمية الثروة اللغوية وتوسيع طاقتها الاشتقاقية ومن أمثلة المصطلحات المنحوتة حمضئيل أي

[1]- ينظر: لعبيدي بوعبد الله، مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية، ص 125.

حامض كحول من خل و مائيل، وحمضلون أي حامض خلّون من حامض وخلون... في المقابل، لا يقرّ بعض الدارسين بجدواه الكاملة، إذ يرون أن الإفراط فيه قد يؤدي إلى طمس العلاقة بين المنحوت والمنحوت منه، مما يجعل المعنى أقل وضوحًا، ويحوّل العملية إلى ضرب من الاجتهاد والتخمين البعيد عن الضبط اللغوي الصارم[1].

وقد تبنّت المجامع اللغوية العربية موقفًا وسطًا في هذه المسألة، إذ أجازت استعمال النحت عند الضرورة اللغوية والحاجة المصطلحية، مع ضرورة مراعاة قواعد العربية في بنائه واستعماله، ومن ذلك ما نصّ عليه مجمع اللغة العربية بالقاهرة من أن النحت ظاهرة لغوية قديمة وحديثة في العربية، لم يُشترط فيها الالتزام التام بأخذ جميع حروف الكلمات المنحوت منها أو مطابقة حركاتها وسكناتها، ويجوز اللجوء إليها عند الحاجة، بشرط أن تظل منسجمة مع النظام العام للغة العربية وقواعدها الصرفية والصوتية[2].

2-ضوابط النحت وشروطه:

يمكن حصر هذه الضوابط فيما يلي:[3]

- يؤخذ الحرفان الأولان من الكلمة الأولى والحرفان الأولان من الكلمة الثانية، وإذا كان الحرف الثّاني في أي منهما معتلاً جاز الانتقال إلى الحرف الثّالث، مثل: عبقسيّ من عبد قيس .
- تُحذف همزة الوصل عند النحت .
- تُحذف ألف التعريف عند النّحت، نحو: عبشمي من عبد شمس .
- قد يُؤخذ ثلاثة أحرف من الكلمة الأولى وحرف واحد من الكلمة الثانية، مثل: تيملي من تيم الله .
- تقوم عملية النّحت على الحروف الأصلية، لذلك تسقط الضمائر والزوائد المتصلة بالكلمات المركبة، مثل: سبحل من سبحان الله .

[1]- ينظر: فؤاد حنا طرزي، الاشتقاق، مكتبة ناشرون، بيروت، 2005، ص 358.

[2]- ينظر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجموعة القرارات العلمية في خمسين عام (1934- 1984)، ص 21-22.

[3]- ينظر: الصادق خشاب، التعريب وصناعة المصطلحات، ص 136.

- قد يُنحت لفظ لا يُؤخذ منه أي حرف ظاهر من بعض عناصره الأصلية، مثل: لا حول ولا قوة إلا بالله، حيث لم يُؤخذ من لفظ الجلالة أي حرف .
- وقد تبقى حروف الكلمتين كاملة مع تغيير الحركات فقط، مثل: برمائي من بر وماء .

ومهما تعددت ضوابط النحت، فلا بد من توافر شروط تجعل العملية سليمة ومقبولة لغويًا، منها:

- ألا تجتمع في الكلمة المنحوتة حروف متنافرة لا تأتلف في النطق العربي، كالذال مع السين، أو العين مع الغين .
- مراعاة الأوزان العربية، ويغلب فيها وزن «فعلل» في الفعل الرباعي، أما الاسم فقد يأتي على أوزان مختلفة بحسب السياق النحتي .
- مراعاة ترتيب الحروف في الكلمات الأصلية المراد النحت منها، مع جواز العدول عن هذا الترتيب في بعض الاستعمالات .

3-أهميته:

- تحقيق الاختصار اللغوي :يختزل التراكيب الطويلة في ألفاظ موجزة تسهّل الاستعمال وتحافظ على وضوح المعنى.
- توليد مصطلحات مركبة دقيقة :يُنتج ألفاظًا جديدة تحمل دلالات مركّزة تعبّر عن مفاهيم معقّدة بكفاءة.
- مواكبة تطور العلوم المركبة :يتيح للغة العربية استيعاب المفاهيم الحديثة وابتكار مصطلحات منسجمة مع بنيتها دون الارتهان إلى الدخيل.

المحاضرة الرابعة

آليات صناعة المصطلح: الترجمة والتعريب

ينبني تناول آليات صناعة المصطلح على التمييز بين ما يتصل بالبنية الداخلية للغة، وما يتصل بعلاقتها باللغات الأخرى، فبعض الآليات تنطلق من موارد اللغة ذاتها، وتستثمر إمكاناتها الاشتقاقية والدلالية في توليد المصطلحات، كما هو الحال في الاشتقاق والمجاز والنحت؛ إذ تظل هذه الآليات محكومة بالنظام اللغوي الداخلي، وتعتمد على إعادة توظيف عناصره وفق قواعده، في المقابل، تقوم آليات أخرى على الانفتاح على خارج اللغة، من خلال نقل المفاهيم أو الألفاظ من لغات أخرى، وهو ما يتحقق عبر التعريب والترجمة، حيث لا يكون توليد المصطلح نابعًا من داخل النسق اللغوي وحده، بل من تفاعل مع أنساق لغوية ومعرفية مغايرة.

وعلى هذا الأساس، تمّ الفصل بين هذين الصنفين من الآليات؛ إذ جُمعت آليات الاشتقاق والمجاز والنحت في إطار واحد بوصفها آليات داخلية، تتعلّق بكيفية استثمار اللغة لذاتها في إنتاج المصطلح، في حين أُفردت آليتا التعريب والترجمة بمحاضرة مستقلة، نظرًا لاختلاف منطلقهما الإجرائي، وارتباطهما بقضايا النقل بين اللغات، وما يترتب عن ذلك من إشكالات تتجاوز البنية اللغوية إلى أبعاد ثقافية ومعرفية.

أولا- الترجمة (Translation)

تُعدّ الترجمة من الآليات الأساسية المعينة على وضع المصطلحات في اللغة العربية، إذ تقوم على البحث في المعاجم اللغوية عن دوال عربية موجودة سلفًا، لمقابلة مدلولات أجنبية وافدة، دون أن يطرأ على هذه الدوال أي تغيير صرفي أو تركيبي، مما يجعلها عملية إعادة توظيف للرصيد المعجمي القائم بدل خلق وحدة لغوية جديدة. ويختلف ذلك عن آلية التعريب والدخيل، حيث يتم فيهما نقل الدال والمدلول معًا من اللغة الأجنبية، بما يؤدي إلى ميلاد وحدة لغوية جديدة من حيث البنية والاستعمال. أما في الترجمة المصطلحية، فيُكتفى بإعادة إحياء الوحدات اللغوية العربية القديمة وإسنادها إلى مدلولات علمية حديثة بصيغة مختلفة، وهو ما يجعلها وسيلة فعّالة في استثمار التراث اللغوي وتحديثه بما يتلاءم مع المستجدات المعرفية دون المساس ببنية اللغة الأصلية.

1-تعريفها:

الترجمة في اللغة بأنها الإيضاح والتفسير والنقل، ترجمَ فَكلامه إذ بيَّنه وأوضحه، وتُرجِم كلام غيره إذا عُبِّر عنه بلغة غير لغة المتكلم، "ترجم فلان كلامه إذا بينه وأوضحه، وأوضح وترجم كلام غيره إذا عبّر بلغة غير لغة المتكلم."[1]

وهنا تأخذ معنى التبيين والتوضيح في اللغة الواحدة، ونقل كلام الغير من لغة إلى لغة أخرى.

تحمل كلمة «ترجم» دلالة معجمية ودلالية سياقية متعددة تتنوّع بحسب الاستعمال، فهي تأتي بمعنى ترجم كلام فلان أي بيّنه ووضّحه وكشف معناه، وتأتي أيضًا بمعنى نقل الكلام من لغة إلى لغة أخرى، كما تُستعمل في قولهم: ترجم حياة أديب أي كتب سيرته وتاريخ حياته، ومن هنا نشأ فن التراجم والسير، وتُستعمل كذلك في الترجمة الذاتية عندما يكتب الشخص سيرة حياته بنفسه، بما يعكس تعدد دلالات الكلمة واتساع مجالها الاستعمالي.

والترجمة في المفهوم الاصطلاحي هي: عملية نقل المعنى من لغة إلى لغة أخرى، مع إعادة صياغته بصيغة لغوية جديدة تحافظ على مضمون النص الأصلي قدر الإمكان، دون التقيد الحرفي ببنيته اللفظية، مع مراعاة الخصائص اللغوية والثقافية للغة المنقول إليها، بما يضمن تحقيق التكافؤ الدلالي بين النصين. "[2].

وبذلك لا تقتصر الترجمة على نقل الألفاظ، بل تتجاوزها إلى نقل البنية المفهومية وضبط علاقاتها داخل النظام المصطلحي الجديد.

2- أنماط الترجمة[3]

أ- الترجمة النفعية أو التحصيلية:

تنطلق من مراعاة الاعتبارات اللغوية التي تقوم على تحقيق قدر من التوافق بين اللغة المنقول منها واللغة المنقول إليها، سواء على مستوى المفردات أو التراكيب، حيث يحرص

[1]- الفيومي، المصباح المنير، تح: عبد العظيم الشناوي، ط2، دار المعارف، القاهرةج1، ص 84.

[2]- محمد عناني، فن الترجمة: النظرية والتطبيق القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003، ص. 17.

[3]- ينظر: علي القاسمي، الترجمة في تجربة المغرب العربي، مجلة اللسان العربي، المجلد 18، ص 81.

المترجم على نقل النص بأقصى درجات الدقة، مع إعطاء الأولوية للأصل، لذلك يغلب استعمالها في النصوص العلمية والنفعية التي تتطلب وضوحًا اصطلاحيًا وانضباطًا في التعبير.

Sociology علم الاجتماع .

Linguistics علم اللغة .

Data Base قاعدة البيانات .

Black Hole الثقب الأسود .

ب- الترجمة التوصيلية أو التقريبية:

هي الترجمة التي تُعنى أساسًا بنقل المعنى وتقريبه إلى القارئ في اللغة الهدف، حيث لا يلتزم المترجم بالبنية اللفظية للنص الأصلي، بل يجري عليه بعض التغييرات الشكلية مستعينًا بوسائل مثل التكييف والاقتباس، بغية تحقيق وضوح الرسالة وسهولة تلقيها. ولذلك تُعرف أيضًا بالترجمة غير المباشرة، إذ يتحرّر فيها المترجم من قيود الألفاظ والتراكيب الأصلية، ويركّز على إيصال المعنى في صيغة مناسبة للسياق اللغوي والثقافي الجديد.

Software البرمجيات

Hardware العتاد

Feedback التغذية الراجعة ت

ج- الترجمة التأصيلية:

يشترط على المترجم هنا ان يكون على دراية بالمقاصد بحيث يستطيع التفاعل مع النص المترجم والتحاور معه في اطار المجال التواصلي للمتلقي فينتج عنه ادماج النص المترجم في البنية المعرفية واللغوية والثقافية.

أمثلة:

Cloud Computing الحوسبة السحابية

Artificial Intelligence الذكاء الاصطناعي

*Machine Learning*تعلم الآلة هذا النمط شائع في المصطلحات الحديثة التي تحتاج إلى توضيح مفهومي.

3- إشكالات الترجمة المصطلحية:

تتمثل إشكالية ترجمة المصطلح في الوطن العربي، كما يبيّن علي القاسمي، في جملة من العوامل المتداخلة التي تعيق توحيد المصطلح العلمي وضبطه. ويعود ذلك أساساً إلى غياب التنسيق بين الهيئات اللغوية والعلمية، مما أدى إلى تعدد الترجمات للمفهوم الواحد، حيث يضع كل مترجم مقابلاً خاصاً به دون الرجوع إلى مرجعية موحدة. كما يشير إلى أن تسارع التطور العلمي في الغرب يقابله بطء في مواكبة اللغة العربية لهذا التقدم، وهو ما يخلق فجوة مصطلحية واضحة.

ومن جهة أخرى، يبرز تأثير اللغات الأجنبية، خاصة الإنجليزية والفرنسية، في فرض مصطلحاتها داخل البحث العلمي العربي، الأمر الذي يجعل كثيراً من الباحثين يميلون إلى استعمال المصطلح الأجنبي كما هو، بدل البحث عن مقابل عربي دقيق. ويضيف القاسمي أن من أسباب الإشكال أيضاً ضعف التكوين المصطلحي لدى المترجمين، حيث يفتقر بعضهم إلى المعرفة المنهجية بآليات وضع المصطلح، مثل الاشتقاق والتعريب والتوليد.

أما التحديات التي يواجهها المترجم، فتتمثل في صعوبة اختيار المقابل الأنسب للمصطلح، خاصة في ظل تعدد الترجمات واختلاف السياقات العلمية. كما يواجه تحدي الحفاظ على الدقة العلمية، لأن المصطلح يتميز بخصوصية دلالية صارمة، وأي خلل في نقله قد يؤدي إلى اضطراب في الفهم. إضافة إلى ذلك، فإن حداثة المصطلحات وتطورها المستمر يضع المترجم أمام الحاجة إلى الاجتهاد في غياب مكافئات جاهزة، فضلاً عن إشكالية قبول المصطلح الجديد وتداوله داخل المجتمع العلمي.

ومن جهة أخرى، يعاني بعض المترجمين من ضعف في التكوين المصطلحي، مما ينعكس على قدرتهم في اختيار المقابل المناسب والتعامل المنهجي مع المصطلحات. كما يواجه المترجم تحديات

تتعلق بالدقة العلمية، واختلاف السياقات التخصصية، وحداثة المصطلحات، فضلاً عن إشكالية قبول المصطلح الجديد وتداوله داخل الأوساط العلمية.

وفي الأخير، تتجلى هذه الإشكالية أيضاً في غياب التكافؤ الدقيق بين اللغات، وتعدد الترجمات للمفهوم الواحد، وتأثير الخلفية الثقافية في نقل المصطلح، وهي عوامل تزيد من تعقيد عملية الترجمة وتحدّ من توحيد المصطلح العلمي في اللغة العربية[1].

4- أهمية الترجمة في صناعة المصطلح:

وتتجلّى أهمية الترجمة في تشكيل المصطلح، كما يُفهم من طرح علي القاسمي في كتابه علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، في كونها أداة أساسية في بناء المعرفة العلمية باللغة العربية. فهي تمكّن اللغة العربية من استيعاب العلوم الحديثة عبر نقل المفاهيم الجديدة وإدماجها في النسق اللغوي العربي، كما تسهم في تحقيق التواصل العلمي العالمي من خلال إيجاد مقابلات دقيقة تسمح بتبادل المعرفة بين اللغات.

وتؤدي الترجمة دوراً محورياً في بناء رصيد مصطلحي منضبط قائم على مفاهيم دقيقة، إذ لا يقتصر دورها على النقل، بل يتعداه إلى التقنين والتوحيد، بما يضمن استقرار الدلالة العلمية. كما تسهم في توحيد المصطلحات داخل الحقول العلمية، مما يحدّ من الاضطراب الاصطلاحي ويعزّز وضوح الخطاب العلمي وتماسكه داخل البيئة العربية.

5- الفرق بين المصطلحي والمترجم[2]:

يظهر جليًا أن المترجم ينقل نصًا من اللغة (أ) إلى اللغة (ب)، بينما يُعنى المصطلحي أساسًا بنقل المصطلحات من لغة إلى أخرى، مع التركيز على نقل المعنى بدقة وأمانة. وفي هذا السياق،

[1]- ينظر : علي القاسمي، علم المصطلح، ص 85.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص 89.

يتقاطع عملهما في هدف مشترك يتمثل في فهم المعنى المقصود وإعادة إنتاجه بصورة دقيقة، وهو ما يتطلب إلمامًا عميقًا ببنيتي اللغتين من حيث الصرف والتركيب والأساليب والثقافة. ومع ذلك، فإن هذا التقاطع لا يلغي وجود فروق جوهرية، إذ إن عمل المصطلحي يتجاوز مجرد النقل إلى مهام أخرى أساسية، من أبرزها توليد المصطلحات وتوحيدها.

أ- توليد المصطلحات:

يقصد به إيجاد مقابلات لغوية جديدة للمفاهيم الحديثة التي تفرضها التطورات العلمية والتقنية، خاصة عندما لا توجد في اللغة المستقبِلة ألفاظ جاهزة تعبّر عن تلك المفاهيم. ويتم ذلك عبر آليات لغوية متعددة مثل الاشتقاق، والنحت، والترجمة، والتعريب، بما يضمن استيعاب اللغة للمفاهيم الجديدة دون الإخلال ببنيتها. فالمصطلحي هنا لا يكتفي بالنقل، بل يشارك في إثراء اللغة وإنتاج رصيد اصطلاحي جديد يتلاءم مع حاجات المعرفة.

ب-توحيد المصطلحات:

ويعني العمل على ضبط المصطلحات وتقليل التعدد والاضطراب في التعبير عن المفهوم الواحد، بحيث يُعتمد مصطلح واحد أو أكثر ما أمكن للدلالة على المفهوم نفسه داخل المجال العلمي. ويهدف هذا الإجراء إلى تحقيق الدقة والوضوح وتسهيل التواصل العلمي بين الباحثين، وتجنب الفوضى الاصطلاحية التي قد تنجم عن تعدد الترجمات أو اختلاف المدارس. لذلك يُعدّ التوحيد خطوة أساسية في تقنين المصطلح وجعله أداة فعالة في نقل المعرفة.

6- مصادر الترجمة:[1]

أ-معاجم الألفاظ:

وهي المعاجم التي تُرتَّب فيها الكلمات حسب شكلها اللغوي (عادة ترتيبًا ألفبائيًا)، وتهدف إلى تقديم معنى اللفظ مباشرة دون ربطه بمجال معرفي محدد.

وتُعد هذه المعاجم أداة أساسية للمترجم لأنها تساعده على فهم المقابل اللغوي المباشر للكلمة في اللغة المصدر أو الهدف، كما تزوّده بالدلالات الأساسية والاستعمالات المختلفة للفظ. غير أن فائدتها في الترجمة المصطلحية تبقى محدودة أحيانًا، لأنها لا تراعي السياق العلمي أو التخصص الدقيق للمصطلح.

ب-معاجم المعاني:

هي معاجم تُنظَّم فيها المادة اللغوية حسب المعاني أو الحقول الدلالية، لا حسب الترتيب الأبجدي، وتفيد المترجم في اختيار اللفظ الأنسب بحسب المعنى المقصود، خاصة عندما يكون للمفهوم الواحد عدة تعبيرات لغوية، وتُعد هذه المعاجم أكثر دقة من معاجم الألفاظ في مجال الترجمة المتخصصة، لأنها تساعد على فهم العلاقات الدلالية بين الكلمات داخل المجال الواحد.

ج- معاجم الموضوعات (أو المعاجم المتخصصة):

وهي معاجم تُصنَّف فيها المصطلحات حسب المجالات العلمية أو التقنية (كالطب، والهندسة، واللسانيات...)، وتُعد من أهم مصادر الترجمة المصطلحية، لأنها تقدم المصطلح داخل حقله العلمي، مع تحديد دقيق لمفهومه واستعماله.

[1]- ينظر: الصادق خشاب، التعريب وصناعة المصطلحات، دراسة تطبيقية في القواعد والإشكالات، ص 90.

وتساعد المترجم على اختيار المقابل الصحيح للمصطلح وفق السياق التخصصي، مما يقلل من التعدد والالتباس الاصطلاحي.

د- كتب التراث العلمي:

وهي المؤلفات العلمية القديمة التي كتبها العلماء العرب في مختلف المجالات مثل الطب، والفلك، والرياضيات، والفلسفة، وتكتسي أهمية خاصة في الترجمة والتعريب، لأنها تمثل رصيدًا اصطلاحيًا عربيًا أصيلًا يمكن الاستفادة منه في صياغة المصطلحات الحديثة.

كما تساعد على إحياء بعض الألفاظ العربية القديمة وتكييفها مع المفاهيم العلمية المعاصرة، مما يربط بين التراث اللغوي والحداثة العلمية.

ثانيا- التعريب

يُعدّ التعريب من أبرز الوسائل التي اعتمدتها العربية في مواجهة تدفّق المصطلحات الأجنبية، إذ لجأت إليه منذ القديم واستمرّ دوره مع تطوّر العلوم الحديثة، ويقوم التعريب على إدخال اللفظ الأجنبي في بنية اللغة العربية بعد تكييفه صوتياً وصرفياً، بما يجعله منسجماً مع نظامها اللغوي وقابلاً للاستعمال والتداول.

ويكتسب التعريب أهميته من كونه حلاً عملياً في الحالات التي يتعذّر فيها إيجاد مقابل عربي دقيق للمصطلح الأجنبي، أو عندما يكون المصطلح مرتبطاً بسياق علمي أو تقني حديث يصعب نقله بالترجمة المباشرة. لذلك أصبح التعريب خياراً أساسياً في بناء الرصيد المصطلحي العربي ومواكبة التطور العلمي.

1-تعريفه:

أ-المُعَرَّبُ لُغةً :عَرَب: العَرَبُ والعُرْبُ: جِيلٌ منَ النَّاسِ مَعروفٌ، خِلافُ العَجَمِ، والعَرَبُ العارِبةُ: همُ الخَلَّصُ منهم.[1]

ب-المُعَرَّبُ في الاصطِلاحِ : هو اللَّفظُ الأجنَبيُّ الذي غَيَّره العَرَبُ بالنَّقَصِ أوِ الزِّيادةِ، أوِ القَلبِ أوِ الإبدالِ.[2]

أما التعريب فقد عرفه ابن منظور بقوله: "تعريب الاسم الأعجمي أن تتفوه به العرب على منهاجه فنقول عربته العرب وأعربته أيضا."[3]

الكلمة الأجنبية عندما تدخل إلى العربية فإنها لا تُنقل كما هي حرفياً، بل تقوم العرب بتعديلها صوتياً وصرفياً حتى تصبح منسجمة مع نظام اللغة العربية في النطق والبنية. لذلك فقولهم «عربته العرب وأعربته» يعني أن العرب قامت بتكييف الاسم الأعجمي وجعله جارياً على أساليبها اللغوية، بحيث يصبح قابلاً للاستعمال داخل نسقها دون أن يظل غريباً عن نظامها الصوتي.

وبهذا المعنى، فإن التعريب لا يعني النقل الحرفي فقط، بل هو عملية إدماج للمصطلح الأجنبي داخل اللغة العربية مع الحفاظ على معناه، وإخضاعه لقوانينها اللغوية.

وفي العصر الحديث عرفه حسن ظاظا بقوله: "[4]هو لفظ استعاره العرب الخلص في عصر الاحتجاج باللغة من أمة أخرى واستعملوه في لسانهم."

[1]- الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، ج1، ص 179.

[2]- يُنظر: ((المعجم الوسيط)) لمجمع اللغة العربية، ج2، ص 591.

[3]- ابن منظور، لسان العرب، ج10، ص 83.

[4]- حسن ظاظا، كلام العرب، من قضايا اللغة العربية، ص 79.

ما يدل على أن هذه الألفاظ الأجنبية لم تكن دخيلة بشكل عشوائي، بل خضعت لاستعمال منظم داخل العربية الفصحى. أما قوله «واستعملوه في لسانهم» فيعني أن هذه الألفاظ لم تبقَ غريبة، بل أصبحت جزءاً من النظام اللغوي العربي، تُتداول بين المتكلمين وتؤدي معاني محددة داخل السياق العربي.

وبذلك يبرز تعريف حسن ظاظا أن التعريب ليس مجرد نقل لفظ أجنبي، بل هو عملية اندماج تدريجي للمفردة الأجنبية داخل اللغة العربية عبر الاستعمال الفعلي من قبل الفصحاء، مما يمنحها صفة القبول اللغوي والاستقرار في الاستعمال.

المعرّب هو ما اللفظ ذو الأصول غير العربية المستعمل في العربية، وهو "جعل اللفظ الأعجمي عربيا، كأن يتكلم العرب بالكلمة الأعجمية على نهجها وأسلوبها، فالدّخيل هو اللفظ الأجنبي الذي دخل العربية دون تغيير، أما المعرّب فهو اللفظ الأجنبي الذي غيّره العرب بالنّقص أو الزّيادة أو القلب"[i].

إلا أن هذا الفرق الذي وضعه المختصون للتفريق بين الدّخيل والمعرّب لم يأخذ به بعض أهل اللغة، فهم لم يميزوا بين المصطلحين ولم يشترطوا التغيير في اللفظ الأعجمي، فقالوا إنّ التّعريب هو أن يتكلم العرب بالكلمة المعجمية مطلقا[ii]، سواء وقع فيها تغيير أم لا.

ولم يخرج المحدثون كذلك عن مصطلح المعّرب الذي جاء به القدامى، ولكنهم رسموا حدا فاصلا بينه وبين الدّخيل، وهذا ما لم يشر إليه القدامى لأنهم استعملوا المعرّب والدّخيل للمعنى نفسه.

واللفظ الأعجمي إذا لم يعرّب لا يمكن أن يطلق عليه مصطلح معرّب بل يسمى حينئذ "دخيلا"، أما عندما يورد المعجميون لفظا أعجميا قد خضع للتعريب فإنهم يذكرون أصله اللغوي متبوعاً بكلمة (معرّب) فيقولون فارسي معرّب، أو رومي معرّب أو نبطي معرّب، أو يكتفون بذكر (أعجمي معرّب) إذا لم يقفوا على أصله، وخلاصة ذلك أن أي لفظة أعجمية وقعت للعرب فعرّبوها بألسنتهم وحولوها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظهم تصبح عربية فتجري عليها القواعد

والأحكام نفسها التي تجري على الألفاظ العربية، فتلحق علامات الإعراب آخرها إلا أن تمنع الصرف لعلميتها ويعرف بالألف واللام، وتضاف ويضاف إليها، وتثنى وتجمع وتذكر وتؤنّث، فضلا عن تصرفها وإعمال الاشتقاق في بنيتها.[1]

أنواع التغيير الواقع على الكلمة المعرّبة:[2]

1) إبدال حرف بحرف مثل كلمة جرم الفارسية التي تعني الحر والتي أبدل فيها حرف (جيم بكاف) فأصبحت (كرم).

2) إبدال حركة بحركة مثل (زورَ) بالضم بمعنى القوة فإنه معرّب من (زور) بضمة مشوبة بفتحة.

3) زيادة شيء مثل (أرندج) وهو جلد أسود معرّب من (رنده) زيدت في أوله الهمزة وأبدلت الهاء بالجيم.

4) نقص شيء مثل (بهرج) فإنه معرّب من (نبهره) بمعنى تأجّل.

دلائل التمييز بين الألفاظ المعرّبة والعربية:

هناك حالات يعرف بها الاسم المعرّب من العربي وهي كما يلي:[3]

- ✓عدم اجتماع الجيم والقاف في كلمة عربية، فإذا جاءتا في كلمة واحدة فهي معرّبة مثل: جلوبق، جرندق، الجوق، القبج، ورجل أجوق (غليظ).
- ✓عدم اجتماع الصاد والجيم في كلمة عربية مثل (الجصّ، والصّجة، والصّولجان).
- ✓ليس في أصول أبنية العرب اسم فيه نون بعدها راء، فإذا كان ذلك فالاسم معرّب مثل (نرجس، نرسْ، نورج، نرسان، نَرْجَة).
- ✓ليس في كلام العرب زاي بعد دال إلا معرّب مثل: (هنداز، مهندز) التي أبدلوا زايها بـ: س (مهندس).
- ✓ ليس في كلام العرب كلمة مبنية من باء وسين وتاء، فإذا جاء ذلك فهي معرّبة.

[1]- ينظر: أمية غانم يعقوب، الألفاظ المعربة في كتاب ديوان الاجب للفرابي، 4ةكانون الثاني، 2017، diwanalarab.com

[2]- ينظر: طاهر بن علامة صالح الجزائري، كتاب التعريب لأصول التعريب، المكتبة والمجلة السلفية، مصر، ص 268.

[3]- ينظر: أبي منصور الجواليقي، المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، ط2، دار الكتب العلمي، لبنان، 2008، ص 11-10.

✓ليس هناك خماسي أو رباعي ليس مكون من حرف أو حرفين من حروف الذلاقة وهي: الراء والنون واللام، والفاء والباء والميم، فإذا صودف هذا فإن اللفظ معرّب مثل (عقجش، وخطائج).

✓أن ينقل إلينا اللفظ عن طريق أحد أئمة اللغة العربية فإنّ اللفظ أعجمي معرّب[1]

✓خروج وزن اللفظ عن أوزان الأبنية العربية نحو: (ابرسيم) على وزن افعليل[2]

2-شروط التّعريب:

كان العرب إذا عرّبوا كلمة جعلوها في قوالب كلماتهم العربية وردوها إلى صيغها وأوزانها إلا ما ندر، ومن ذلك النادر كلمات (خرسان، وابراهيم، واطريفل، واهليلج، وابريسم، وشطرنج) فإنه لا يوجد في الأوزان العربية (فعالان، افعاليل، وافعليل وفاعلّ وفَعْلل)، وكانوا رغم ذلك ينطقون بتلك الكلمات المغايرة لأوزانهم ولا يتحرّجون من تكرارها[3].

ومن قواعد التعريب في العربية ما يلي:[4]

1) تغيير حروف اللفظ الدّخيل وذلك بإنقاص بعض الحروف أو زيادتها مثل (كليدا، برنامة، بنفشه) فقد عرّبوا (اقليد، برنامج، بنفسج) بإبدال الحرف الأعجمي بحرف عربي قريب منه.

2) تغيير الوزن والبناء حتى يوافق أوزان العربية ويناسب أبنيتها فيزيدون في حروفه أو ينقصون ويغيرون مدوده وحركاته بمراعاة سنن العربية الصّوتية كمنع الابتداء بساكن، أو الوقوف على متحرك أو توالي ساكنين.

3-وظيفة التعريب في صناعة المصطلح:

تتمثل وظيفة التعريب في صناعة المصطلح في كونه إحدى الآليات الأساسية التي تسمح للغة العربية باستيعاب المفاهيم العلمية والتقنية الحديثة وتوليد مقابلات لها عند غياب البديل العربي الدقيق. فهو لا يقتصر على نقل الألفاظ الأجنبية، بل يقوم بدمجها داخل النسق اللغوي

[1]- ينظر: السيوطي، المزهر، ص 270.

- [2]ينظر: المصدر نفسه، ص نفسها

[3]- ينظر: عبد القدر المغربي، الاشتقاق والتعريب، مطبعة الهلال، مصر، 1908، ص 63.

[4]- ينظر: محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية ، ص 2986299.

العربي بعد تكييفها صوتياً وصرفياً، مما يجعلها قابلة للاستعمال والتداول داخل الخطاب العلمي.

ومن أهم وظائف التعريب في بناء المصطلح أنه يساهم في سدّ الفجوات المعجمية التي تنشأ نتيجة التطور السريع للعلوم، حيث تظهر مصطلحات جديدة لا يقابلها لفظ عربي جاهز. كما يساعد على توسيع الرصيد المصطلحي العربي وإغنائه بألفاظ جديدة تصبح جزءاً من الاستعمال العلمي.

ويؤدي التعريب أيضاً وظيفة توحيدية إلى حدّ ما، إذ يحدّ من التشتت الناتج عن تعدد الترجمات، خاصة عندما يُعتمد المصطلح المعرب في المؤسسات العلمية والتعليمية. إضافة إلى ذلك، فإنه يسهم في تسهيل التواصل العلمي مع اللغات الأخرى، من خلال الحفاظ على قرب شكلي ودلالي من المصطلح الأصلي، مما يساعد الباحث على تتبع المفاهيم في مصادرها الأجنبية.

وبهذا يمكن القول إن التعريب ليس مجرد وسيلة نقل لغوي، بل هو أداة فعّالة في بناء المصطلح العلمي وتطويره داخل اللغة العربية.

المحاضرة الخامسة

أهمية المصطلح وموقعيته من التأليف العلمي

إن المصطلح لا يقتصر على كونه لفظًا دالًا، بل هو أداة منهجية لبناء المعرفة وتنظيمها داخل أي حقل علمي، لذلك ارتبط ظهوره وتطوره ارتباطًا وثيقًا بنشأة العلوم نفسها.

لما كانت العلوم تقوم على مفاهيم دقيقة، كان لزامًا أن تُضبط هذه المفاهيم بألفاظ مخصوصة تُعبّر عنها، حتى لا يقع اللبس أو الغموض، ومن هنا أدرك العلماء قديمًا أن فهم أي علم لا يتأتى إلا بفهم مصطلحاته، حتى قيل إن المصطلحات هي مفاتيح العلوم، إذ بها يُفتح باب الفهم، وتُدرك حقائق المعارف.

وعلى هذا الأساس، تُعدّ المصطلحات مفاتيح للعلوم، كما أنها تمثّل الأداة المركزية في التأليف العلمي، إذ لا يمكن للباحث أن يبني معرفة علمية دقيقة أو يعرض أفكاره بوضوح دون التحكم في الجهاز المصطلحي الذي ينتمي إليه.

1- أهمية المصطلح:

يُعدّ المصطلح عنصرًا أساسياً في بناء المعرفة العلمية، إذ لا يقتصر دوره على كونه لفظًا دالًا، بل يتجاوز ذلك ليكون أداة منهجية تضبط المفاهيم وتنظّمها داخل كل حقل معرفي، وتبرز أهميته من خلال جملة من الوظائف الأساسية:

- **أداة لتجسيد المفاهيم:**

فالمصطلح يُحوّل المعاني المجردة إلى وحدات لغوية قابلة للفهم والتداول، مما يجعل المعرفة أكثر وضوحًا .

- **تحقيق الدقة والوضوح:**

يسهم في إزالة الغموض واللبس، ويمنح الخطاب العلمي طابعًا دقيقًا ومحددًا .

- **تيسير التواصل العلمي:**

يتيح للباحثين تبادل الأفكار والمعلومات بلغة مشتركة، خاصة في إطار علم المصطلح الذي يسعى إلى توحيد المفاهيم .

- **تنظيم المعرفة وبناؤها:**

فكل علم يقوم على شبكة من المصطلحات المترابطة، التي تشكّل بنيته الداخلية .

- **توحيد المفاهيم داخل التخصص الواحد:**

يحدّ من تعدد الدلالات، ويضمن استقرار المعنى داخل المجال العلمي .

- **مواكبة التطور العلمي:**

إذ يستدعي كل اكتشاف أو تطور إنتاج مصطلحات جديدة تعبّر عنه.

وإذا كان المصطلح يُعدّ مفتاحًا للعلوم وأداةً لبناء المعرفة، فإن هذه الأهمية لم تغب عن أذهان العلماء، قديمًا وحديثًا، بل كانت دافعًا إلى العناية به ضبطًا وتأليفًا وتنظيمًا.

2-جهود العرب القدامى في مجال المصطلح:

تنبّه العلماء في التراث العربي الإسلامي إلى أهمية المصطلح، وإن لم يكن علم المصطلح قد تبلور بعدُ في صورته المستقلة، فعملوا على ضبط المفاهيم وتحديد دلالاتها من خلال مؤلفات متخصصة، مثل كتب التعريفات والحدود والمعاجم العلمية.

يُعدّ الاشتغال بالمصطلح في التراث العربي الإسلامي أحد أبرز مظاهر بناء العلوم وتأسيسها، إذ لم تكن العلوم تُبنى اعتباطًا، بل كانت تقوم على جهاز مفاهيمي دقيق تتحدد من خلاله المعاني وتُضبط به الدلالات. وقد برز هذا الاهتمام بشكل واضح عند علماء التفسير وعلوم القرآن،

حيث ارتبط فهم النص القرآني بضرورة تحديد مفاهيمه الأساسية وتفكيك بنيته الدلالية، وقد تجلّى ذلك في مؤلفات كبار المفسرين، مثل تفسير الرازي [1]، الذي أولى عناية كبيرة بتحليل المصطلحات القرآنية وربطها بسياقاتها العقلية واللغوية.

وفي علم الحديث، تطورت منظومة اصطلاحية دقيقة لضبط الرواية وتقويمها، فظهرت مصطلحات مثل: الصحيح، الحسن، الضعيف، المتواتر، الآحاد، وهي أدوات نقد علمي للرواية، وقد تم تقعيدها في كتب علوم الحديث، وعلى رأسها *مقدمة ابن الصلاح*[2] التي تُعد من أهم المؤلفات المؤسسة للمصطلح الحديثي.

أما في علم الفقه وأصوله، فقد تطور جهاز مصطلحي دقيق أسهم في بناء المنهج الاستنباطي للأحكام الشرعية، مثل: الواجب، السنة، المكروه، الحرام، الإجماع، القياس، وهي مفاهيم ضبطت التفكير الفقهي، ووضعت أسس الاستدلال.

وفي علوم العربية، برز اهتمام واضح بضبط المصطلحات النحوية والبلاغية، مثل: الفاعل، المفعول، الحال، التمييز، المجاز، الحقيقة، كما يظهر ذلك في أعمال الراغب الأصفهاني[3]، خاصة في كتابه مفردات ألفاظ القرآن الذي يعد من أهم المحاولات في ضبط الدلالة القرآنية.

وفي علم الكلام، تبلور جهاز اصطلاحي ذو طابع فلسفي–عقدي مثل: الجوهر، العرض، الصفات، الكسب، الإمكان والوجوب، وهو ما يعكس عمق النقاشات العقدية والفكر الفلسفي عند المتكلمين.

أما في الفلسفة والمنطق، فقد أسهم الفارابي وابن سينا في نقل التراث اليوناني وإعادة صياغته، فاستقرت مصطلحات منطقية مثل: الحد، القياس، الكلي، الجزئي، البرهان، القضية.

[1]- ينظر: فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي، لبنان، 1999، ج 1، ص 10–25.

[2]- ينظر: ابن الصلاح، مقدمة في علوم الحديث، دار الفكر، لبنان، 1986، ص 25–40.

[3]- ينظر: الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، دار القلم، ،2009سوريا، ، ص 5–15.

وهكذا يتضح أن العلوم الإسلامية لم تكن مجرد علوم وصفية، بل كانت علومًا مصطلحية في جوهرها، حيث ارتبط بناء المعرفة فيها بضبط المفاهيم وتحديد حدودها.

وإلى جانب هذا الاشتغال المصطلحي داخل مختلف العلوم، برز اتجاه آخر تمثّل في ظهور مؤلفات متخصصة خُصصت لجمع المصطلحات العلمية وضبطها وشرحها، مما يعكس تطور الوعي المعجمي–المفاهيمي في التراث العربي الإسلامي. فقد انتقل الاهتمام من الاستخدام الداخلي للمصطلح داخل العلوم إلى محاولة تنظيمه في مؤلفات مستقلة تُعنى بتصنيفه وتفسيره. ومن أبرز هذه الأعمال كتاب مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني، الذي يُعد من أهم المعاجم الدلالية في ضبط الألفاظ القرآنية وتحديد فروقها المعنوية، مما جعله مرجعًا أساسياً في دراسة المصطلح القرآني. كما يُعد كتاب التعريفات للجرجاني من أبرز المعاجم الاصطلاحية الجامعة، إذ جمع فيه مصطلحات متعددة من علوم الفقه والمنطق والكلام والفلسفة، مع تقديم تعريفات دقيقة تسهم في ضبط المفاهيم وتحديد حدودها العلمية. وإلى جانب ذلك، يبرز كتاب مفاتيح العلوم للخوارزمي بوصفه من أوائل المحاولات في تصنيف العلوم وشرح مصطلحاتها الأساسية، في حين مثّل كتاب كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي مرحلة متقدمة في التأليف المعجمي المصطلحي، حيث توسع في شرح مفاهيم مختلف العلوم وتفريع دلالاتها، مما يعكس نضج التجربة المعجمية في التراث الإسلامي.

وقد أسهمت هذه المؤلفات في ترسيخ البنية المصطلحية للعلوم، ومهدت لظهور الدراسات الحديثة في حقل علم المصطلح.

3-جهود العرب المحدثين:

إذا كان الاشتغال بالمصطلح في التراث العربي الإسلامي قد ارتبط بجهود فردية داخل العلوم المختلفة، فإن الدراسات الحديثة قد اتجهت إلى إعادة قراءة هذا التراث في ضوء وعي نظري جديد

يجعل من المصطلح موضوعًا قائمًا بذاته داخل حقل علم المصطلح، بوصفه علمًا يعنى ببناء المفاهيم وضبطها وتوحيدها.

وفي هذا السياق، برزت دراسات حديثة اهتمت بالكشف عن الجذور الأولى للتفكير المصطلحي في التراث العربي، ومن بينها أعمال الباحث **فاروق حمادة**، الذي قدّم قراءة تحليلية لتشكل المصطلح في السياق العربي، خاصة في المجال النقدي. فقد بيّن أن المصطلح لم يكن وافدًا أو طارئًا على الثقافة العربية، بل نشأ تدريجيًا داخل الممارسة العلمية والأدبية، حيث كان النقد العربي القديم يعتمد على شبكة من المفاهيم الإجرائية التي تؤدي وظيفة اصطلاحية، حتى وإن لم تُصغ في إطار نظري مستقل.

ويؤكد هذا الطرح أن المحدثين والأدباء قد أسهموا في تأسيس ما يمكن تسميته بـ"المصطلح النقدي الأولي"، من خلال استعمال مفاهيم مثل: البلاغة، الفصاحة، الجودة، الرداءة، العمود الشعري، وغيرها من المفاهيم التي كانت تُستخدم لتقييم النصوص وتنظيم الخطاب النقدي. غير أن هذه المفاهيم لم تكن في البداية محددة بدقة صارمة، بل كانت تتطور داخل الممارسة النقدية نفسها، إلى أن بدأت تتبلور تدريجيًا في اتجاه أكثر ضبطًا وتنظيرًا.

ومن هنا، يبرز عمل فاروق حمادة بوصفه محاولة لربط هذا التراث النقدي القديم بالتصور الحديث للمصطلح، حيث يسعى إلى إثبات أن الفكر العربي لم يكن خاليًا من الحس المصطلحي، بل كان يمتلك بذورًا مبكرة لهذا الوعي، الذي سيجد لاحقًا تطوره في الدراسات اللسانية الحديثة وفي حقل المصطلحية المعاصرة[1].

[1]- ينظر: فاروق حمادة، تأسيس المصطلح النقدي بين المحدثين والأدباء، ضمن أعمال الندوة العلمية حول المصطلح النقدي، (الرباط: منشورات كلية الآداب، 1988)، ص 15–30.

وهكذا يتضح أن الدراسات الحديثة لم تقتصر على وصف المصطلح، بل تجاوزت ذلك إلى مساءلة تاريخه، وتحليل تشكّله، وربطه بالبنية الفكرية والثقافية للمعرفة العربية، مما يفتح المجال أمام قراءة جديدة للتراث بوصفه فضاءً خصبًا لتوليد المفاهيم وليس مجرد ناقل لها.

وإلى جانب هذه الدراسات التي عنيت بإعادة قراءة التراث المصطلحي، شهد العصر الحديث تطورًا مهمًا في مجال التأليف المعجمي المتخصص، حيث انتقل الاشتغال بالمصطلح من الإطار التراثي العام إلى بناء معاجم علمية دقيقة تُعنى بضبط المصطلحات في مجالات معرفية محددة، في إطار ما أصبح يُعرف ضمن حقل علم المصطلح .فقد اتجهت الجهود الحديثة إلى وضع معاجم اصطلاحية متخصصة تغطي مختلف الفروع العلمية، مثل اللسانيات، والفقه، والعلوم الطبيعية، والعلوم الإنسانية، وذلك استجابة لحاجة ملحّة إلى توحيد المصطلحات وتحديثها بما ينسجم مع التطور العلمي المعاصر.

وفي هذا السياق، برزت محاولات فردية ومؤسساتية في تأليف المعاجم المصطلحية، من أبرزها معاجم اللسانيات الحديثة التي سعت إلى ضبط المفاهيم اللغوية مثل :*المصطلح، الدلالة، البنية، السياق*، إلى جانب المعاجم المتخصصة في العلوم الشرعية التي عملت على تحديث المصطلحات الفقهية والأصولية. كما أسهمت المؤسسات العلمية واللغوية، مثل المجامع اللغوية العربية، في إصدار معاجم موحدة تهدف إلى تقنين المصطلح العلمي وتوحيده بين الدول العربية.

ومن أبرز الأعمال الحديثة في هذا المجال، المعاجم المصطلحية العامة والمتخصصة التي أُنجزت في إطار مشاريع الترجمة والتعريب، والتي حاولت إيجاد مقابلات عربية دقيقة للمصطلحات الأجنبية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والعلوم الإنسانية، بما يضمن انسجام الجهاز المصطلحي العربي مع التطور العالمي للمعرفة. وقد مثّلت هذه الجهود امتدادًا عمليًا للوعي المصطلحي القديم، لكنها اتخذت طابعًا مؤسسيًا ومنهجيًا أكثر تنظيمًا، يقوم على العمل الجماعي والتخطيط العلمي بدل الاجتهاد الفردي.

وهكذا يتبين أن التأليف المعجمي الحديث لم يكن قطيعة مع التراث، بل كان تطويرًا له، حيث انتقل من المعاجم العامة إلى المعاجم المتخصصة، ومن الشرح اللغوي إلى الضبط المفهومي الدقيق، مما أسهم في ترسيخ المصطلح بوصفه أداة مركزية في بناء المعرفة الحديثة.

وفي إطار تطور التأليف المعجمي الحديث، ظهرت مجموعة من المعاجم المتخصصة التي استهدفت ضبط المصطلحات العلمية في مختلف المجالات، مثل معاجم اللسانيات، والعلوم الإنسانية، والعلوم الطبيعية، إضافة إلى المعاجم الموحدة التي أصدرتها المجامع اللغوية العربية بهدف توحيد المصطلحات بين الدول العربية. وقد شكّل هذا الاتجاه نقلة نوعية من المعجم العام إلى المعجم المتخصص، القائم على الدقة المفهومية والتوحيد الاصطلاحي. وفي هذا السياق، يؤكد علي القاسمي أن المصطلح يمثل الوحدة الأساسية للمعرفة العلمية، وأن المعاجم الحديثة تجاوزت الطابع اللغوي التقليدي لتصبح أدوات علمية تهدف إلى تنظيم المعرفة وتوحيد مفاهيمها ضمن إطار منهجي دقيق في حقل علم المصطلح.

ومن بين أهم المعاجم والكتب المتخصصة في العصر الحديث التي أسهمت في تطوير التأليف المصطلحي، نجد أعمالًا متنوعة حسب الحقول العلمية المختلفة:

أولًا- مجال اللسانيات واللغة:

1-معجم علم اللسان الحديث:

–أحمد مختار عمر: وهو من أهم المعاجم العربية في اللسانيات الحديثة، حيث يضبط مصطلحات مثل: الدلالة، البنية، السياق، التحليل اللغوي .

2-معجم المصطلحات اللسانية (بنيوي/توليدي)

- مجموعة من الباحثين العرب: ويهدف إلى توحيد المصطلحات اللسانية الحديثة في إطار نظري واحد .

ثانيًا- العلوم الإنسانية (علم النفس والاجتماع)

1-معجم علم النفس:

–عبد الحليم محمود وآخرون (بإصدارات عربية متعددة) ويعالج مصطلحات مثل: الإدراك، السلوك، الشخصية، اللاوعي .

2-معجم علم الاجتماع:

–إحسان محمد الحسن: ويتناول مفاهيم البنية الاجتماعية، الطبقة، التنظيم الاجتماعي .

ثالثًا- العلوم الشرعية (فقه وأصول)

1-معجم مصطلحات أصول الفقه:

–عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني: وهو من أبرز المعاجم الحديثة في ضبط المصطلح الأصولي .

2-معجم مصطلحات الفقه الإسلامي:

–مجموعة من الباحثين بإشراف مجامع فقهية: ويهدف إلى توحيد المفاهيم الفقهية الحديثة في العبادات والمعاملات.

.

رابعًا- العلوم العلمية والتقنية

1-المعجم الموحد لمصطلحات العلوم والتقنية:

–المجامع اللغوية العربية (القاهرة، دمشق، بغداد، الرباط): وهو مشروع جماعي يهدف إلى توحيد المصطلحات العلمية في مجالات: الفيزياء، الكيمياء، الهندسة، والتكنولوجيا .

2-المعجم الطبي الموحد:

–اتحاد الأطباء العرب: وهو مرجع مهم في توحيد المصطلحات الطبية العربية الحديثة .

يتضح من هذه المؤلفات أن المعجم الحديث أصبح ذا طابع تخصصي دقيق، يقوم على ربط المصطلح بحقل معرفي محدد، في إطار جهود علمية جماعية تهدف إلى التوحيد والتحديث، وهو ما يمثل تطورًا مهمًا في مسار علم المصطلح.

المحاضرة السّادسة

وضع المصطلحات وإعدادها

يُعدّ المصطلح أحد أهم الأدوات التي تقوم عليها العلوم الحديثة، إذ لا يمكن لأي معرفة علمية أن تتشكل أو تتطور دون جهاز مفاهيمي دقيق يضبط مفاهيمها ويحدد دلالاتها. ومن هنا يبرز سؤال جوهري في الدراسات المصطلحية: كيف يُوضَع المصطلح؟ ومن يضعه؟ وما المراحل التي يمر بها قبل أن يستقر في الاستعمال العلمي؟

في الواقع، لا تبدأ عملية وضع المصطلح من اللفظ، بل من **المفهوم العلمي نفسه**؛ إذ يتقدم المفهوم بوصفه فكرة علمية ناتجة عن البحث والتجريب والتحليل داخل أي حقل معرفي. فعندما يتحدد المفهوم بدقة داخل مجال معين—كالطب أو اللسانيات أو الفيزياء—تبدأ مرحلة ثانية تتمثل في البحث عن تسمية لغوية دقيقة له، تكون قادرة على تمثيله دون غموض أو التباس.

وتُنجز هذه العملية عادة ضمن إطار مؤسسي، وليس بشكل فردي عشوائي، حيث تتولى هيئات علمية ولجان متخصصة ومجامع لغوية أو مراكز توحيد المصطلح دراسة المفاهيم الجديدة واقتراح المقابلات المناسبة لها، ثم إخضاعها للتقييم العلمي قبل اعتمادها. وتشمل هذه العملية مراحل متتابعة: تحليل المفهوم، البحث عن المقابل اللغوي، اقتراح المصطلح، تقييمه، ثم توحيده ونشره في المعاجم المتخصصة.

وقد أكدت الدراسات الحديثة في علم المصطلح أن هذه العملية تخضع لمنهجية دقيقة، تقوم على مبدأ أساسي هو أسبقية المفهوم على المصطلح، أي أن التسمية لا تُخلق اعتباطًا، بل تُبنى على تصور علمي واضح. ويظهر هذا المنهج بوضوح في أعمال علم المصطلح الحديث وفي المعايير الدولية الخاصة بتنظيم المصطلحات.

ومن هنا، فإن دراسة كيفية وضع المصطلحات لا تقتصر على الجانب اللغوي، بل تمتد إلى فهم العلاقة بين المعرفة العلمية واللغة، وكيف تتحول المفاهيم المجردة إلى وحدات لغوية مستقرة داخل النظام العلمي.

أولا- الخطوات المتّبعة لوضع المصطلح:[1]

تُعد صناعة المصطلح عملية هندسية لسانية معقدة، تهدف إلى إيجاد رابطة تلازمية بين "المفهوم (Concept) "و"التسمية .(Term) "وفي السياق العربي، تمر هذه العملية برحلة طويلة تبدأ من لحظة التفكير في الظاهرة العلمية وتنتهي بدخول الكلمة في المعجم القومي.

1-تشخيص المفهوم وضبط حيزه العلمي:

تبدأ عملية وضع المصطلح بلحظة "الاحتياج التسموي"، وهي اللحظة التي يواجه فيها الباحث أو المترجم ظاهرة أو أداة أو فكرة جديدة لا يوجد لها مقابل الذخيرة اللغوية المتاحة. في هذه المرحلة، لا يتم البحث عن كلمة، بل يتم تحليل "المفهوم" ذاته؛ أي تجريد الخصائص الجوهرية التي تميز هذه الوحدة الفكرية عن غيرها. يتم ذلك عبر دراسة السياق المعرفي الذي نشأ فيه المفهوم في لغته الأم، وتحديد علاقاته المنطقية (علاقة الجزء بالكل، أو النوع بالجنس). إن الدقة في هذه المرحلة هي الضامن لعدم حدوث خلط دلالي لاحقاً، إذ إن أي قصور في فهم "ماهية" المفهوم سيؤدي بالضرورة إلى اختيار تسمية قاصرة أو مضللة.

2- الفحص اللساني للمصطلح الو افد:

بعد استيعاب المفهوم، تنتقل اللجان المختصة إلى تحليل "الدال" الأجنبي (المصطلح في لغته الأصلية، كالإنجليزية أو الفرنسية). تهدف هذه المرحلة إلى تفكيك البنية الصرفية للمصطلح (Morphological Analysis)ومعرفة ما إذا كان مصطلحاً بسيطاً، أو مركباً، أو منحوتاً. الهدف

[1]-ينظر: علي القاسمي، علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ط2 (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 2008)، ص 45-52، وينظر: محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح)القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 2002)، ص 88.

هنا ليس المحاكاة الصورية للفظ، بل فهم "التعليل (Motivation) "الذي جعل العلماء في الغرب يختارون هذا اللفظ تحديداً. يساعد هذا التحليل في تقرير المنهجية العربية الأنسب للتعامل معه؛ فهل نلجأ للترجمة إذا كان المصطلح الأجنبي ذا دلالة واضحة، أم نلجأ للتعريب (Transliteration)إذا كان المصطلح "علماً" أو تسمية تقنية يصعب اشتقاق بديل لها دون إخلال بمعناها العالمي.

3- استراتيجيات التوليد اللغوي والمفاضلة

هذه هي المرحلة الإبداعية في العمل المصطلحي، حيث يتم تفعيل آليات اللغة العربية الذاتية لإنتاج المقابل، تبدأ اللجان بالبحث في التراث العلمي العربي عما يسمى "المصطلح التراثي المسترد"، فإذا لم يوجد، يتم الانتقال إلى **الاشتقاق** عبر صياغة اللفظ على أوزان عربية قياسية (مثل وزن "فعّالة" للآلات)، وإذا ضاق الاشتقاق، يتم اللجوء إلى **المجاز** بنقل دلالة كلمة موجودة إلى معنى جديد لوجود مشابهة بينهما، أو **التعريب** الذي يخضع اللفظ الأجنبي لنظام الأصوات العربية.

إن المعيار الأساسي هنا هو "الاقتصاد اللغوي" (أن يكون المصطلح وجيزاً) و"القدرة الاشتقاقية" (أن نتمكن من صياغة أفعال وصفات من المصطلح الجديد.

4-التحكيم العلمي والمجمعي:

لا يكتسب المصطلح شرعيته فور اقتراحه، بل يجب أن يمر عبر قنوات مؤسسية صارمة. يُعرض المصطلح المقترح على "لجان التخصص" (لجنة الطب، لجنة الفيزياء، إلخ) في مجمع اللغة العربية، حيث يتناقش العلماء (أهل التخصص) مع اللغويين (أهل اللغة). تهدف هذه المناقشات إلى التأكد من أن المصطلح الجديد يؤدي الوظيفة العلمية بدقة دون أن يصدم الذوق اللغوي أو يخالف القواعد الصرفية. يتم في هذه المرحلة استبعاد المقترحات الثقيلة في النطق أو تلك التي

قد تحمل دلالات اجتماعية أو دينية غير مرغوبة، لتنتهي العملية بالتصويت على المصطلح في مجلس المجمع واعتماده.

5- التوحيد الإقليمي والاعتماد الرسمي:

نظراً لتعدد المجامع العربية (في القاهرة، دمشق، بغداد، عمان، وغيرها)، تبرز خطورة "الفوضى المصطلحية" حيث قد تضع كل دولة مصطلحاً مختلفاً للمفهوم الواحد. هنا يأتي دور **مكتب تنسيق التعريب بالرباط**)التابع للألكسو)، الذي يعمل كحلقة وصل لتوحيد هذه الجهود. يتم عقد مؤتمرات التعريب الدورية لعرض المصطلحات المقرة في كل مجمع ومحاولة الاتفاق على "مصطلح موحد" يُنشر في المعاجم الموحدة. إن الهدف الأسمى في هذه المرحلة هو ضمان أن يفهم الطبيب في المغرب ما يكتبه الطبيب في العراق، مما يعزز الوحدة العلمية والثقافية للأمة.

6- الذيوع والاستقرار المعجمي:

المرحلة الأخيرة هي الاختبار الحقيقي للمصطلح، وهي خروجه من "ردهات المجامع" إلى "ألسنة العلماء والطلبة". يبدأ المصطلح بالظهور في الكتب المدرسية، والمجلات العلمية المحكمة، وقواعد البيانات الرقمية. وتراقب المجامع مدى قبول المجتمع العلمي لهذا المصطلح؛ فإذا استقر واستخدمه الباحثون في أبحاثهم، يُدرج بصفة نهائية في المعاجم اللغوية الكبرى. أما إذا أعرض عنه المشتغلون بالعلم وفضلوا غيره، فإن المجمع قد يعيد النظر فيه، لأن "الاستعمال" هو الحكم النهائي في حياة المصطلحات.

ثانيا- المصطلح في ضوء اللغة المتخصّصة:

1-تعريف اللغة المتخصّصة: أصبح الحديث عن اللغة عامةً، وعن المصطلح خاصةً، أمرًا ضروريًا، لأن البحث في المصطلح هو في جوهره بحث في بنية المعرفة العلمية وعمقها. فالمصطلح

يُعدّ وحدة لغوية ذات دلالة محددة ومتفق عليها، لذلك تتحدد قيمته من خلال المجال العلمي الذي يُستعمل فيه، ومن خلال اللغة المتخصصة التي ينتمي إليها. ويقوم مجال التخصص على تنظيم المصطلحات وفق أسلوب علمي دقيق يهدف إلى رفع اللبس وإزالة الغموض، بما يضمن وضوح التواصل ودقته بين الباحثين والمتخصصين.

وتعرف اللغة المتخصّصة أنها " تلك اللغة التي تتّحكم في الّتقنيات المعاصرة أو تلك اللغة لبتي في مستوى التحديات الحاضرة والقادمة"[1] ، وهي لغة العلوم التي تشكل المصطلحات والقوالب المصطلحية الدعامة الرئيسية لها بالمفاهيم ودقائق المعاني التي تحملها.[2]

2-خصائص اللغة المتخصصة:[3]

- **الدقّة**: تتميّز لغة التخصّص بعدم قبولها للاشتراك اللفظي أو الترادف، لأن هدفها الأساس هو نقل المعنى العلمي لا الشكل اللغوي، ولذلك تقوم على مبدأ «مصطلح واحد لمفهوم واحد .«
- **الوضوح**: ويعني الابتعاد عن الألفاظ الغامضة والتراكيب المبهمة، وكذلك تجنّب الأساليب البيانية كالتشبيه والاستعارة والكناية، لأنها قد تفتح باب التعدد في الفهم والتأويل، في حين أن لغة العلم تقوم على المباشرة والوضوح وتبتعد عن الطابع الأدبي .
- **الموضوعية**: هي تقديم الظواهر والحقائق العلمية كما هي في الواقع، دون تدخل ذاتي من الكاتب أو المترجم، بحيث تُعرض المعلومات بعيدًا عن الانطباع الشخصي أو الميل أو العاطفة أو الاعتقاد، فلا يظهر أثر للخيال أو الانفعال في النص العلمي .
- **الإيجاز**: ويقصد به الاختصار في التعبير إلى الحد الذي يوازي المفهوم أو يقاربه، بأقل عدد ممكن من الألفاظ وأبسط صياغة ممكنة. وقد يرى بعض الباحثين أن الإيجاز في المصطلح قد

[1]- صالح بلعيد: اللغة العربية العلمية، ط1، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2002، ص 45.

[2]- ينظر: محمد الديداوي، التّرجمة والتّواصل، المركز الثّقافي العربي، المغرب ص 45.

[3]- ينظر: مهدي صالح سلطان الشمري، المصطلح ولغة العلم، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق، 2012، ص 29.

يتجلى في استخدام الرموز، لما توفره من توحيد وانتشار، رغم أنها قد تكون أقل وضوحًا من الصيغة اللفظية الكاملة.

ثالثا- الإطار المؤسسي المشرّف على المصطلحية العربية

تخضع هذه العمليات لإشراف مؤسسات عريقة تمثل "السلطة اللغوية" في العالم العربي، وتتوزع مهامها بين وضع المصطلحات وتنسيقها:

- **اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية** :ومقره القاهرة، ويعد المظلة التي تجمع كافة المجامع لتنسيق الجهود الكبرى (مثل المعجم الكبير).
- **جمع اللغة العربية بالقاهرة** :يتميز بتركيزه على الاشتقاق ووضع مصطلحات العلوم الحديثة من خلال لجان متخصصة.
- **مجمع اللغة العربية بدمشق** :وهو أقدم المجامع العربية، وله باع طويل في "تعريب التعليم الطبي" والعلوم الأساسية.
- **مكتب تنسيق التعريب (الرباط** :(الجهاز المتخصص التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وهو المسؤول عن إصدار المعاجم الموحدة (Glossaries) والتنسيق بين الدول.

في ختام هذا العرض، نخلص إلى أن عملية وضع المصطلح العربي ليست مجرد استبدال لفظ أعجمي بآخر عربي، بل هي عملية استيعاب فكري وتشريح منطقي للمفاهيم البشرية؛ حيث يمثل المصطلح "مفتاح العلم"، وبدونه يظل الباحث العربي أسير قوالب لغوية غريبة قد لا تنقل المفهوم بكامل حمولته الدلالية.

لقد رأينا كيف تتضافر الجهود بين "المجال المفاهيمي" الذي يعنى به العلماء، و"المجال اللساني" الذي يحميه اللغويون، لإنتاج مصطلح يجمع بين **الدقة العلمية** و**الأصالة اللغوية** .إن التحدي الحقيقي اليوم لا يكمن فقط في ابتكار المصطلح، بل في مدى قدرة المؤسسات التعليمية

والإعلامية على **نشره واستخدامه**؛ فالمصطلح الذي لا يتداوله اللسان يظل حبيس المعاجم، واللغة التي لا تولّد مصطلحاتها الخاصة تخاطر بالتحول إلى لغة تراثية عاجزة عن مواكبة الانفجار المعرفي المعاصر.

إن مسؤولية الحفاظ على حيوية اللغة العربية علمياً هي مسؤولية مشتركة، تبدأ من مجمع اللغة وتنتهي عند الباحث والمترجم، لضمان مستقبل تكون فيه العربية لغة إنتاج للعلم، لا مجرد لغة استهلاك له.

المحاضرة السّابعة

المصطلحيّة العربيّة الو اقع والآفاق

تعد المصطلحية في السياق العربي أداة للتحرر المعرفي؛ فهي وسيلة نقل العلوم من سياقاتها الأجنبية إلى اللسان العربي، بما يضمن استمرارية اللغة كوعاء للفكر العلمي. وقد شاعت في العصر الحديث فكرة **"التوحيد المعياري"**، التي عرفها علي القاسمي بأنها: «تخصيص مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد، وذلك بالتخلص من الترادف والاشتراك اللفظي، وكل ما يؤدي إلى الغموض والالتباس في اللغة العلمية والتقنية»[1].

إن تحقيق هذا التوحيد يضع ركيزة مشتركة للغة في الندوات والمؤتمرات ويسهل عملية التواصل العلمي.

أولا- جهود الرواد في صناعة المصطلح

1. مصطفى الشهابي: سعى الشهابي إلى ضبط المصطلحات فأصدر معجمين (فرنسي-عربي) و(إنجليزي-عربي) ضما المصطلحات العلمية والفنية وألفاظ الحضارة، لبث نحو عشرين سنة في تحقيق تسعة آلاف لفظة، مراجعاً عشرات المراجع للتثبت من الأسماء العربية القديمة ووضعها إلى جانب الاسم العلمي، أو إيجاد مصطلحات جديدة سائغة لم يعرفها العرب قديماً، ألف الكثير من الأبحاث في مجلة المقتطف ومجلات المجامع العربية بدمشق والقاهرة ومن أبرز أعماله العلميّة ما وضعه من المصطلحات الزراعية والنّباتية، وله فيها معجم الألفاظ الزراعية والمصطلحات العلميّة في اللغة العربية في القديم والحديث، وله عدّة كتب في الزراعة وغيرها توفي بدمشق عام 1969.

2. علي القاسمي : يُعدّ **علي القاسمي** من أبرز الأعلام العرب الذين أسهموا إسهامًا كبيرًا في تطوير **علم المصطلح (المصطلحية** (في الفكر اللغوي العربي المعاصر، حيث جمع بين التكوين اللغوي العميق والخبرة التطبيقية في الترجمة والتعريب وصناعة المعاجم. وقد تميّزت جهوده

[1]- ينظر: علي القاسمي، علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص 45.

بالربط بين الجانب النظري لعلم المصطلح وبين حاجات الواقع العلمي الحديث، فعمل على تأصيل هذا العلم عربيًا، وبيان أسسه ومناهجه، وتوضيح آلياته في توليد المصطلحات وتوحيدها وضبطها.

ومن أبرز أعماله في هذا المجال كتابه **"علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية"** الذي يُعد مرجعًا مهمًا في تعريف المصطلح، وشرح آليات وضعه وتطوره، إضافة إلى كتابه **"صناعة المعجم الحديث"** الذي تناول فيه منهجية إعداد المعاجم المتخصصة ودورها في خدمة اللغة والعلم. كما له مؤلفات أخرى في الترجمة والمصطلحية مثل «**الترجمة بين النظرية والتطبيق** «و**«مبادئ في علم المصطلح»**، والتي أسهمت في ترسيخ الوعي بأهمية التوحيد المصطلحي في العالم العربي.

وقد جعلت هذه الأعمال من علي القاسمي أحد أبرز الرواد الذين ساهموا في بناء تصور علمي حديث لعلم المصطلح في العربية، وربطه بالممارسة اللغوية والعلمية المعاصرة.

انطلق مما توصلت إليه "النظرية العامة لعلم المصطلح" في وضع المصطلحات، متبنياً مبادئ: الانطلاق من المفاهيم والعلاقات بينها، تحري مبدأ الاقتصاد في اللغة، إعطاء الأولوية للمصطلحات الجارية في التداول، واعتماد التقييس وسيلة لتجنب الترادف والتعدد

3. عبد الرحمن الحاج صالح يُعدّ **الحاج صالح:** من أبرز اللسانيين العرب الذين اهتموا بقضايا اللغة العربية في أبعادها التاريخية والبنيوية، وقد تميّزت جهوده في مجال المصطلح بارتباطها الوثيق بمشروعه اللساني القائم على دراسة العربية في ضوء تراثها اللغوي. ومن أهم الإسهامات التي يمكن رصدها في هذا السياق اعتماده على **مدوّنة "الذخيرة "**بوصفها مصدرًا مهمًا لاستقراء الاستعمالات اللغوية القديمة، واستخراج الآليات التي كانت العربية تنتج بها ألفاظها ومصطلحاتها في مختلف السياقات العلمية والأدبية.

فمن خلال "الذخيرة" سعى الحاج صالح إلى إبراز أن العربية تمتلك إمكانات ذاتية واسعة في توليد المصطلح، سواء عبر الاشتقاق أو المجاز أو التوسع الدلالي، دون الحاجة المفرطة إلى الدخيل. كما بيّن أن كثيرًا من المفاهيم التي تُعدّ حديثة يمكن أن تجد لها جذورًا أو نظائر في الاستعمال العربي القديم، مما يدعم فكرة الاستمرار التاريخي للغة وقدرتها على استيعاب العلوم الحديثة.

وعليه، فإن عمله على "الذخيرة" لم يكن مجرد دراسة تراثية، بل كان محاولة منهجية لإعادة قراءة التراث اللغوي العربي بهدف تأسيس رؤية حديثة لصناعة المصطلح، تقوم على الاستفادة من الإمكانات الداخلية للغة العربية بدل الاكتفاء بالاقتراض اللغوي.

كرس أعماله لترقية استعمال اللغة العربية وتطوير تدريسها معتمداً على التكنولوجيات اللغوية واللسانيات التعليمية، شق طريقه متبعاً منهجاً علمياً يتوسل بالترجمة والاشتقاق والمجاز والنحت والتركيب، وكان له دور كبير في إرساء مصطلحات علوم شتى عبر عضويته في منظمة "الألكسو"، ومن منجزاته: معجم مصطلحات الإعلاميات، معجم مصطلحات علم اللسان، والمعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (1989م).

ثانيا- جهود المؤسسات والمجامع

منذ نشأة مجامع اللغة العربية، وهي تخطط لوضع مصطلحات تواكب التطورات العلمية، وقد ترجمت أهدافها إلى مبادئ وآليات تسير عليها، منها: المحافظة على مصطلحات التراث وتفضيلها على المولدة (مثل: سيارة)، تجنب العامية، والالتزام بما اتفق عليه المختصون سواء كان معرباً أم مترجماً.

أ. مجمع اللغة العربية بدمشق:[1]

يُعدّ مجمع اللغة العربية بدمشق من أقدم المجامع اللغوية التي حافظت على استمراريتها. وقد برزت فكرة إنشائه مع استقلال سوريا عن الدولة العثمانية سنة 1918، وعندما قامت الحكومة الفيصلية العربية في بلاد الشام عام 1918، واجهت مسألة اللغة، إذ كانت التركية هي اللغة الرسمية السائدة في البلاد، وكان الموظفون يستعملون الدواوين التركية، فعملت الحكومة الجديدة على تحويل اللغة الرسمية إلى اللغة العربية.

كان أداة فاعلة في تعريب الإدارة والتعليم والصحة في سوريا، سعى المجمع لرسم منهج واضح لوضع المصطلحات واختيارها، مؤكداً على:

- أولوية التراث في استقاء المصطلحات والابتعاد عن المعرب قدر المستطاع.
- اختيار الألفاظ الشائعة الصحيحة على الغريبة المتروكة.
- اختيار الألفاظ الأقرب إلى المعنى المراد في حالة الترادف.
- إثبات المعنى الأصلي للفظ الأجنبي قبل ترجمته، ومقابلته بلفظ عربي يؤدي معناه عبر الاشتقاق والمجاز، أو النحت والتركيب عند الضرورة.

ويجب التنبيه إلى أمرين حول دور هذا المجمع في التعريب:

- انطلق من رؤية علمية مفادها أنّ وضع المصطلح العربي ينبغي أن يتمّ من خلال هيئة لغوية موحّدة تمثّل مختلف أنحاء الوطن العربي، وذلك لتفادي الفوضى في التعريب وتعدد المصطلحات للدلالة على المفهوم الواحد .
- كما لم يلتزم المجمع في صياغة المصطلحات أو ترجمتها بالطرق الثلاث التقليدية فحسب، بل اعتمد منهجًا مرنًا يبدأ بالبحث عن مقابل في العربية القديمة إن وُجد، ثم يلجأ إلى التوليد

[1]- ينظر: الصادق خشاب، التعريب وصناعة المصطلحات، ص 141.

بالاشتقاق أو المجاز عند الحاجة، وفي حال تعذّر ذلك يُستعان بالاقتراض اللغوي. وقد أبدى ميلًا واضحًا إلى تفضيل الألفاظ العربية الأصيلة، حتى وإن كانت ثقيلة نسبيًا، على المولدات أو الدخيلة.[1]

ب. مجمع اللغة العربية بالقاهرة: يُعدّ عبد الله النديم من أوائل من دعوا إلى إنشاء مجمع لغوي سنة 1881، ثم تردّد في سنة 1888 خبر سعي مجموعة من العلماء إلى تأسيس مجمع لغوي برئاسة **عبد الله فكري**، قبل أن يتمّ تأسيسه فعليًا سنة 1892، حيث ضمّ نخبة من علماء وفضلاء مصر.

وقد حقّق هذا المجمع عددًا من الإنجازات المهمة، من أبرزها:

- إعداد معجم ألفاظ القرآن الكريم .
- إصدار المعجم الوسيط والمعجم الوجيز والمعجم الكبير .
- إنجاز مشروع المعجم اللغوي التاريخي الذي وضع أسسه أوغست فيشتر، إلا أنّه لم يُنجز منه إلا جزء من حرف الألف سنة 1967، ثم توقّف العمل عليه، وقد صدر لاحقًا جزء منه بعد تنسيق مع هيئات لغوية عربية، من بينها المجلس الأعلى للغة العربية بالجزائر[2] .

وفي مجال التعريب والتوليد والاشتقاق، اتخذ المجمع مجموعة من القرارات التي يمكن تلخيصها في ما يأتي:

[1]- ينظر: ممدوح خسارة، التعريب مؤسساته ورسالته، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1999، ص 16-17-18.

[2]- ينظر: موقع المجلس اويُعدّ مجمع اللغة العربية بدمشق من أقدم المجامع اللغوية التي حافظت على استمراريتها. وقد برزت فكرة إنشائه مع استقلال سوريا عن الدولة العثمانية سنة 1918، وعندما قامت الحكومة الفيصلية العربية في بلاد الشام عام 1918، واجهت مسألة اللغة، إذ كانت التركية هي اللغة الرسمية السائدة في البلاد، وكان الموظفون يستعملون الدواوين التركية، فعملت الحكومة الجديدة على تحويل اللغة الرسمية إلى اللغة العربية.
لأعلى للغة العربية:www.cerist.dz

- أجاز المجمع استعمال بعض الألفاظ الأجنبية عند الحاجة، بشرط إخضاعها لطريقة العرب في النطق والصياغة، خاصة في المجالات التي يكثر فيها الاقتراض مثل أسماء النباتات والحيوانات والأدوية والمركبات الكيميائية التي لم تكن معروفة عند العرب .

- كما قسّم المجمع الألفاظ المولّدة إلى نوعين: نوع ينسجم مع أوزان العرب وقواعدهم في الاشتقاق والمجاز، ويُعدّ مقبولًا وعربيًا من حيث البنية، ونوع آخر يخرج عن هذه القواعد بسبب التحريف أو الوضع الاعتباطي مع وجود مقابل عربي فصيح، وهذا النوع لا يُقبل .

- أما في باب الاشتقاق، فقد أقرّ المجمع إمكان الاشتقاق من أسماء الأعيان في لغة العلم عند الضرورة، شريطة الالتزام بالقواعد الصرفية التي استعملها العرب، ويُعدّ هذا التوجه من أهم ما صدر عن المجمع في تنظيم صناعة المصطلح وتطويره[1].

غير أن أهم إنجاز حققه مجمع القاهرة تمثّل في تأكيد حيوية اللغة العربية ومرونتها وقدرتها على مواكبة متطلبات العلم والتكنولوجيا الحديثة. فقد أقرّ العلماء جواز الاشتقاق من الجامد بعد أن كان مرفوضًا، ووسّعوا استعمال المصدر الصناعي ليشمل تسمية المذاهب والمدارس الفكرية، كما استحدثوا أوزانًا جديدة للدلالة على أسماء الآلة والمكان والزمان. ووافقوا كذلك على النسب إلى الجمع كما يُنسب إلى المفرد، وأجازوا استعمال ألفاظ وتراكيب حديثة كان يُتردد في قبولها سابقا[2].

ج. مجمع اللغة العربية العراقي: تأسّس هذا المجمع سنة 1926 بمبادرة من وزارة المعارف العراقية، وكان يهدف إلى تحقيق جملة من الغايات، من أهمها[3]:

[1]- ينظر: الصّادق خشاب، التعريب وصناعة المصطلحات، ص173.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص 174.-

[3]- ينظر : أحمد مطلوب، حركة التعريب في العراق، معهد البحوث والدّراسات العربية، العراق، 1983، ص 144.

- دراسة اللغة العربية وآدابها، والعمل على صونها وتطويرها بما يمكّنها من استيعاب العلوم والفنون والمخترعات الحديثة، مع الرجوع إلى المصادر اللغوية العربية، والسعي إلى توحيد المصطلحات بين مختلف الأقطار العربية .
- البحث في تاريخ العرب وآثارهم وعلومهم وحضارتهم، إضافة إلى دراسة علاقاتهم بالأمم الأخرى وصلتهم بالحضارة الإسلامية .
- الإشراف على تنظيم المكتبات العامة في الدولة وتطوير عملها .
- دعم المؤلفين المتميّزين في مجالات اللغة والأدب والمصطلح، سواء بمنحهم جوائز تشجيعية أو بطباعة مؤلفاتهم وفق اللوائح الداخلية للمجمع العلمي .

وللمجمع عدة أعمال أبرزها " المجلة"، التي حوت كثيرا من البحوث والدّراسات وضمّت أكثر من 65 بحثا علميا، عالجت المصطلحات التي أقرّها المجمع.

ويمكن تلخيص أبرز القواعد التي وضعها المجمع العراقي في بناء المصطلحات فيما يلي:[1]

- يُقدَّم المصطلح العربي على غيره من الألفاظ المعرّبة أو الدخيلة، ولا يُلجأ إلى التعريب إلا عند تعذّر إيجاد مقابل عربي مناسب .
- يُستفاد من الألفاظ العربية التراثية في بناء المصطلحات الحديثة، بشرط أن تكون شائعة وواضحة الاستعمال، وذلك لتفادي الالتباس بين معناها اللغوي الأصلي ودلالتها الاصطلاحية المستحدثة .
- يُستحسن اعتماد مصطلح عربي واحد يقابل كل مصطلح أجنبي ذي مفهوم واحد، بما يضمن الدقة ويوحّد المصطلحات .
- ويمكن أحيانًا استعمال اللفظ العربي نفسه للدلالة على أكثر من مفهوم اصطلاحي، بحسب السياق العلمي الذي يرد فيه .

[1]- ينظر : محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، إتحاد الكتّاب العرب، سوريا، 1998، ص 173.

• كما يُنصح بالابتعاد عن أسلوب النحت، لأنه لا يوافق طبيعة العربية، ولا يقدّم دلالة واضحة مباشرة، فضلًا عن افتقاره إلى قواعد ثابتة تنظّم استعماله .

د. مجمع اللغة العربية الأردني: إن أول من بدأ التفكير في إنشاء مجمع لغوي في الأردن كان عام 1924، حين أصدر سمو الأمير عبد الله الأمر بتأسيس مجمع علمي في عمّان، وحدّد مهامه بإحياء اللغة العربية، ونشر المدارس والمؤلفات، و إلقاء المحاضرات، وإنشاء دار الكتب وإصدار مجلة شهريّة لكن لم يكتب لهذا المجمع أن يظهر للوجود أصلا.[1]

وبعد صدور قانون مجمع اللغة العربية الأردني عام 1976، باشر المجمع مهامه ابتداء من شهر أكتوبر من نفس السنة.

ومن الغايات التي نصّ عليها:[2]

- الحفاظ على سلامة اللغة العربية وجعلها تواكب متطلبات العلوم والفنون الحديثة.
- توحيد مصطلحات العلوم والآداب والفنون، ووضع المعاجم، والمشاركة في ذلك بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والمؤسسات العلمية واللغوية والثقافية داخل المملكة وخارجها.
- إحياء التراث العلمي الإسلامي في العلوم والآداب والفنون.

تميز بأهداف عملية تشمل:

- تعريب أسماء المدن والمؤسسات والمنتوجات.
- إشراك المختصين والمستهلكين في وضع المصطلح.
- إلزام وسائل الإعلام باستخدام اللغة السليمة.

[1]- ينظر: الصّادق خشاب، التعريب وصناعة المصطلحات، ص 177.

[2]- ينظر: أحمد مطلوب، حركة التعريب في العراق، ص 147.

– أن يكون المقابل العربي معبراً عن الوظيفة التي يدل عليها المصطلح، ومعبراً بدقة عن المصطلح الأجنبي.

وللمجمع عدة أعمال أهمها: [1]

– العمل على تعريب المصطلحات الأجنبية المستعملة في مختلف الهيئات، مثل الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية، ووضع مقابلات عربية مناسبة لها .

– معالجة مظاهر الضعف في اللغة العربية، وذلك بالتنسيق مع أجهزة وزارة التربية والتعليم ووزارة الإعلام والإذاعة والتلفزيون والصحف .

– الإسهام في جهود تعريب التعليم العلمي والجامعي ودعمه .

– إصدار أول عدد من مجلته في جانفي 1878، وهي مجلة دورية، وقد بلغ عدد ما صدر منها إلى غاية 1926 نحو 113 عددًا .

هـ. المجلس الأعلى للغة العربية: [2]هي هيئة استشارية لدى رئاسة الجمهورية الجزائرية، أنشئ بموجب الأمر رقم 96 / 30 المؤرخ في 21 ديسمبر 1996، المعدل والمتمم للقانون 91 - 05 المؤرخ في 16 جانفي 1991.

يتكوّن المجلس الأعلى للغة العربية في الجزائر من رئيس وعدد من الأعضاء، وتتمحور مهامه الأساسية حول ترقية اللغة العربية وتوسيع مجالات استعمالها داخل الجزائر في مختلف القطاعات. ويُعدّ من أبرز إنجازاته في هذا السياق الإسهام في تعريب الوثائق الإدارية

[1]- ينظر: محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي، 195.

[2]- ينظر : المجلس الأعلى للغة العربية، اللغة العربية، ملحق دليل منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2016، ص 17 و 18

والعسكرية، إضافة إلى مشاركاته في دعم قطاع التعليم، حيث يقدّم في هذا الإطار خلاصات وتوصيات موجهة إلى رئاسة الجمهورية تتعلق بسياسات اللغة العربية.

كما أنشأ المجلس مجموعة من اللجان المتخصصة التي تهدف إلى خدمة اللغة العربية وتطويرها، من بينها لجنة الترجمة ولجنة تهتم بازدهار اللغة العربية وغيرها من اللجان العلمية. ويعمل كذلك على تنظيم ملتقيات وطنية في ميادين متعددة مرتبطة باللغة العربية والترجمة واللسانيات، قصد تبادل الخبرات ومناقشة قضايا اللغة.

ومن نشاطاته أيضًا تنظيم **جائزة اللغة العربية** التي تُمنح لتكريم الشخصيات التي قدّمت إسهامات معتبرة في خدمة اللغة العربية في الجزائر بمختلف المجالات. فقد خُصصت جائزة سنة 2019 لمجال الإعلام، بينما خُصصت جائزة سنة 2020 للبحث العلمي المتصل باللغة العربية واستعمالاتها.

ويقوم المجلس كذلك بنشر الدراسات والكتب والمجلات العلمية الهادفة إلى ترقية اللغة العربية وتعزيز حضورها في مختلف مجالات الحياة، ومن أبرز إصداراته:

- **مجلة اللغة العربية** :وهي مجلة فصلية محكّمة تعنى بالدراسات اللغوية المتعلقة بالعربية، وقد بلغ عدد أعدادها 44 عددًا إلى غاية منتصف سنة 2019 .
- **مجلة معالم** :وهي مجلة نصف سنوية محكّمة متخصصة في الترجمة والدراسات المرتبطة بها، وقد صدر منها 10 أعداد إلى غاية نهاية سنة 2018.

بالإضافة إلى المعاجم المتخصصّة والقواميس والأدلّة الوظيفية وهي قواميس وأدلّة إدارية في عمومها، يسهم من خلالها في نشر المصطلحات الإدارية باللغة العربيّة، وتعميمها وتوحيد

المصطلح الإداري في الجزائر، ويهدف منها إلى غرس وتكريس المقابلات العربية في ألسنة النّاس والإداريين وتداولها بكيفية عفوية وموحّدة.[1]

وقد أنجز فريق من المختصين في المصطلحات، وخبراء صناعة المعاجم، وممارسين من الإداريين واللغويين والتقنيين، سلسلة من الأدلة الثنائية (عربي–فرنسي/فرنسي–عربي)، وأخرى ثلاثية (عربي–فرنسي–إنجليزي)، ومن بين هذه الأعمال ما يلي[2]:

- معجم المبرق (فرنسي/عربي)، سنة 2004 .
- قاموس التربية الحديث (عربي–إنجليزي–فرنسي)، سنة 2010 .
- معجم المصطلحات الإدارية (عربي–فرنسي)، سنة 2000 .

إضافة إلى مجموعة من الأدلة، من بينها:

- دليل وظيفي في المعلوميات (فرنسي–إنجليزي–عربي)، سنة 2012 .
- دليل وظيفي في تسيير الوسائل العامة، سنة 2009 .
- دليل وظيفي في إدارة الموارد البشرية، سنة 2006 .
- دليل وظيفي في التسيير المالي والمحاسبة، سنة 2006 .
- دليل وظيفي في المحادثة الطبية، سنة 2006 .

ويمكن تلخيص صلاحيات المجلس الأعلى للغة العربية فيما يلي:[3]

[1]- ينظر: صالح بلعيد، تجربة المجلس الأعلى للغة العربية في وضع الأدلة العربية، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، العدد 22، 2009، ص 224..

[2]- ينظر : المجلس الأعلى للغة العربية، دليل منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، 2014، ملحق دليل المنشورات، 2016.

[3]- ينظر : صالح بلعيد، تجربة المجلس الأعلى للغة العربية في وضع الأدلة العربية ، ص 220-222.

- يساهم في إعداد واقتراح العناصر العملية التي تُشكّل أساس وضع برامج وطنية ضمن إطار السياسة العامة الرامية إلى تعميم استعمال اللغة العربية .

- يعمل على حشد الكفاءات العلمية والتقنية وتمكينها من إنجاز الدراسات والأبحاث المختلفة .

- يقترح البرامج الكفيلة بتنمية اللغة العربية والارتقاء بها .

- يدرس مخططات وبرامج العمل القطاعية المتعلقة بتعميم استعمال اللغة العربية، ويُبدي رأيه بشأنها، مع الحرص على التأكد من انسجامها وفعاليتها .

- ينظر في مدى ملاءمة الآجال المحددة لبعض التخصصات في التعليم العالي .

- يقدّم الآراء والمقترحات المتعلقة بالتدابير التشريعية والتنظيمية الداخلة ضمن صلاحياته .

- يدرس آثار الأعمال والمبادرات التي تقوم بها مختلف الهيئات والإدارات على اللغة العربية ويقيّمها .

- يُبدي رأيه في كل مشروع يمكن أن تترتب عنه آثار في عملية تعميم استعمال اللغة العربية وترقيتها .

- يقدّم ملاحظات تقويمية إلى القطاعات المكلّفة بتنفيذ برامج تعميم استعمال اللغة العربية .

- يرفع تقريرًا سنويًا إلى رئاسة الجمهورية حول مدى تقدّم تعميم استعمال اللغة العربية في مختلف القطاعات، مع الإشارة إلى الصعوبات المطروحة واقتراح الحلول المناسبة لها.

ويبين صالح بلعيد أن المجلس العلى للغة العربية في عملية وضعه للمصطلحات وبناء الأدلة الوظيفية، قد اعتمد على خطّة منهجية مستوحاة من قرارات مؤتمرات التعريب في مسألة وضع المصطلحات وتوحيدها، والتي من أسسها اعتماد الطرائق التالية:[1]

- اللجوء إلى المجاز أو الاشتقاق أو التعريب أو النحت عند الحاجة .

[1]- ينظر: صالح بلعيد، تجربة المجلس الأعلى للغة العربية في وضع الأدلة بالعربية، مجلة اللغة العربية، ص 224.

- الابتعاد عن استعمال الألفاظ العامية قدر الإمكان .
- اختيار الصيغ الفصيحة الواضحة والدقيقة .
- تفضيل الكلمة القابلة للاشتقاق على غير القابلة له .
- اعتماد اللفظ المفرد بدل اللفظ المركّب .
- تفضيل الكلمة المتخصصة الدقيقة على الكلمة العامة .
- تجنّب اعتماد الترادف .

- **و مكتب تنسيق التعريب بالرباط[1]:**

انبثقت فكرة إنشاء مكتب تنسيق التعريب من الحاجة إلى تأسيس جهاز عربي متخصص يعمل على توحيد جهود الدول العربية في مجال تعريب المصطلحات الحديثة، ويسهم في تعزيز استعمال اللغة العربية في مختلف مجالات الحياة العامة، وفي جميع مراحل التعليم، إضافة إلى دعم حضورها في الأنشطة الثقافية والعلمية، ومتابعة حركة التعريب في شتى التخصصات العلمية والتقنية.

وقد أدركت الدول العربية أهمية هذا الجهاز ودوره في خدمة اللغة العربية، فعُقدت الدورة الأولى لمجلسه التنفيذي بمدينة الرباط سنة 1962، ثم أُلحق بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية في مارس 1969.

وفي ماي 1972 أُدمج ضمن "المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم" بقرار صادر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ثم صدر نظامه الأساسي سنة 1973، الذي حدّد أهداف المكتب والمتمثلة في الإسهام الفاعل في الجهود المبذولة في الوطن العربي للعناية بقضايا اللغة العربية، والعمل على تطويرها لتواكب متطلبات العصر، وذلك من خلال:

[1]- ينظر: مجلة اللسان العربي، المجلد 11، ج 1 ص 268.

- تنسيق الجهود الرامية إلى توظيف اللغة العربية في مختلف مراحل التعليم ومواده، إلى جانب تعزيز حضورها في المؤسسات الثقافية ووسائل الإعلام المتنوعة .

- متابعة حركة التعريب ورصد تطور اللغة العربية في المجالات العلمية والحضارية داخل الوطن العربي وخارجه، من خلال جمع الدراسات المتصلة بهذا المجال ونشرها والتعريف بها .

- توحيد الجهود المبذولة لإثراء اللغة العربية بالمصطلحات الحديثة، والعمل على توحيد المصطلح العلمي والحضاري في الوطن العربي بمختلف الوسائل المتاحة .

- التحضير للمؤتمرات الدورية الخاصة بالتعريب وتنظيم أعمالها

.اعتمد مكتب تنسيق التعريب منهجية واضحة في سبيل توحيد المصطلح العلمي، وقام ببنائها على مجموعة من الأسس، من أبرزها:

- جمع المقابلات العربية للمصطلحات الأجنبية التي وضعتها المجامع اللغوية والجامعات والباحثون والمعجميون في الوطن العربي، والعمل على التنسيق بينها للكشف عن مواضع الاتفاق والاختلاف، مع مقارنتها بالمصطلحات الواردة في التراث العربي .

- تنظيم ندوات علمية مصغّرة تضم مختصين عربًا، بهدف مراجعة المصطلحات العربية ومقارنتها بنظيراتها الأجنبية في ضوء دلالاتها العلمية الدقيقة .

- سدّ النقص الحاصل في المصطلحات العربية من خلال متابعة ما يصدر من معاجم علمية وتقنية في الدول الصناعية بأوروبا وأمريكا، ورصد المستجدات في مختلف التخصصات .

– الإعداد لمؤتمرات التعريب التي تُعنى بدراسة المصطلحات المنسقة، والعمل على توحيدها وإقرارها، ثم تعميم استعمالها في مختلف أقطار الوطن العربي .

ز- المنظمّة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم (ألسكو) [1]

هي منظمة متخصصة، يقع مقرها في تونس، وتعمل في إطار جامعة الدول العربية، وتهتم أساسًا بالنهوض بالثقافة العربية من خلال تطوير مجالات التربية والثقافة والعلوم على المستويين الإقليمي والقومي، إضافة إلى تنسيق الجهود بين الدول العربية، وقد أُنشئت بموجب المادة الثالثة من ميثاق الوحدة العربية، وأُعلن رسميًا عن قيامها في القاهرة بتاريخ 25 يوليو 1970.

وتتمثل غاية إنشائها في تعزيز الوحدة الفكرية بين أقطار الوطن العربي عبر التربية والثقافة والعلوم، ورفع المستوى الثقافي بما يمكّن من مواكبة الحضارة العالمية والمشاركة الفاعلة فيها.

ولذلك تضطلع المنظمة بعدد من المهام المتعددة، من أبرزها السعي إلى الارتقاء بمستوى الموارد البشرية في البلدان العربية، ودعم جهود التطوير في المجالات التربوية والثقافية والعلمية والبيئية والاتصالية، إضافة إلى تعزيز اللغة العربية والثقافة العربية الإسلامية داخل الوطن العربي وخارجه، والعمل على مدّ جسور الحوار والتعاون بين هذه الثقافة وسائر الثقافات في العالم.

ومن بين المشاريع التي تبنّتها الألكسو:

- نظام تحليل الصرف في اللغة العربية .
- المعجم التفاعلي الحاسوبي .
- نظام الاشتقاق والتصريف في اللغة العربية .
- مدقق إملائي مفتوح المصدر للغة العربية .

[1] - ar/nsite/www.alesco.org

- الشبكة الدلالية للمفردات العربية .
- محرك بحث عربي مفتوح الصدر .

ح- اتّحاد المجامع العربية:[1]

في سياق اهتمام المجامع اللغوية العربية، مثل مجمع دمشق والقاهرة والعراق، بالعناية باللغة العربية والعمل على تطويرها ووضع المصطلحات المواكبة للمستجدات العصرية، بما يضمن بقاء العربية في مسار الحضارة، قدمت هذه المجامع دراسات وأبحاثًا متعددة تهدف إلى تطوير اللغة العربية وإيجاد الوسائل الكفيلة بتنميتها وتيسير تعلمها.

وأمام هذا التوجه، رأى عدد من العلماء ضرورة التعاون بين هذه المجامع الثلاثة لتنسيق جهودها في سبيل ترقية اللغة العربية والمحافظة على سلامتها مع مواكبة متطلبات العصر.

وقد دعت إلى هذا التعاون الإدارة العامة للثقافة في جامعة الدول العربية خلال لقاء نُظم في دمشق، غير أن هذا التوجه لم يُفعّل فعليًا إلا في العقد الثامن من القرن العشرين. غير أن ظروفًا خارجة عن إرادة المجمعيين أثّرت في مسار الاتحاد وأعاقت أداء مهامه، فلم يُعقد خلال السنوات الخمس عشرة الأولى إلا خمسة لقاءات، ثم استؤنفت الاجتماعات لاحقًا بوتيرة تقارب اجتماعًا كل عام.

وقد تألف الإتحاد عن إنشاءه من :

- مجمع اللغة العربية بدمشق.
- المجمع العلمي العراقي في بغداد.
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

[1] - www.alashj.ae

- وكان أول من انضم إلى هذه المجموعة مجمع اللغة العربية الأردني، وذلك بعد تأسيسه سنة 1976، حيث أصبح عضوًا فيها في السنة الموالية 1977.

- كما التحق بها أيضًا مجمع اللغة العربية بالشارقة، الذي أُسس سنة 1966، واضعًا رؤيته في أن يكون منارة أكاديمية لغوية تسعى إلى تمكين اللغة العربية، وتعزيز أواصر التعاون العلمي والمعرفي بين المجامع اللغوية والعلمية في العالمين العربي والإسلامي.

وخلاصة القول، تمثل المجامع اللغوية العربية إحدى الركائز الأساسية في خدمة اللغة العربية وحمايتها وتطويرها، إذ أسهمت في وضع المصطلحات العلمية، وتيسير تعليم اللغة، ومواكبة المستجدات الحضارية والعلمية. كما جسّدت هذه المجامع روح التعاون العلمي بين الدول العربية من خلال تنسيق الجهود وتوحيد الرؤى، بما يضمن الحفاظ على سلامة اللغة العربية وتعزيز حضورها في مختلف مجالات المعرفة والحياة المعاصرة.

خاتمة

وخلاصة ما تناولته هذه الدروس أنّ المصطلحية تمثل علمًا أساسيًا في تنظيم المعرفة وضبط مفاهيمها، إذ تُعنى بتحديد المصطلحات وتوحيد دلالاتها بما يضمن الدقة والوضوح في مختلف الخطابات العلمية. وقد تبيّن من خلال المحاور المدروسة أنّ هذا العلم، رغم حداثة تأطيره المنهجي في الدراسات الحديثة، إلا أنّ جذوره ممتدة في التراث العربي، حيث وُجدت ممارسات مصطلحية واضحة في مؤلفات العلماء في شتى العلوم الشرعية واللغوية والعقلية والطبيعية.

كما أبرزت هذه الدروس أنّ بناء المصطلح العربي يقوم على مجموعة من الآليات اللغوية كالاشتقاق والمجاز والتعريب والنحت، إضافة إلى دور الترجمة في استيعاب المفاهيم الوافدة. وتظهر أهمية هذه الآليات في قدرتها على مواكبة التطور العلمي والتقني، وضمان مرونة اللغة العربية في التعبير عن المستحدثات.

ومن جهة أخرى، اتضح أن الجهود المؤسسية، خاصة جهود المجامع اللغوية العربية والمكاتب المتخصصة، تمثل ركيزة أساسية في توحيد المصطلح العلمي وتنسيقه بين الدول العربية، بما يسهم في الحد من الازدواجية والاضطراب المصطلحي، ويعزز التواصل العلمي والمعرفي.

وفي ضوء ذلك، يتبين أن المصطلحية ليست مجرد مجال لغوي نظري، بل هي أداة معرفية وحضارية تسهم في بناء الفكر العلمي وتطويره، وترتبط ارتباطًا وثيقًا بمسار التنمية الثقافية والعلمية في الوطن العربي. ومن هنا تبرز الحاجة إلى مواصلة البحث والتطوير في هذا المجال، وتعزيز التعاون بين المؤسسات العلمية والجامعية والمجامع اللغوية، لضمان حضور فاعل للغة العربية في مختلف ميادين المعرفة المعاصرة.

قائمة

المصادروالمراجع

القرآن الكريم برو اية ورش عن نافع.

1- الكتب بالعربية

1) ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، القاهرة .
2) ابن الصلاح، مقدمة في علوم الحديث، دار الفكر، لبنان، 1986 .
3) ابن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق محمد عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، 1979 .
4) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 2011 .
5) أبو البقاء الكفوي، الكليات، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998 .
6) أبو حامد الغزالي، المستصفى، تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993 .
7) أبو منصور الجواليقي، المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، دار الكتب العلمية، لبنان، 2008 .
8) أحمد مطلوب، حركة التعريب في العراق، معهد البحوث والدراسات العربية، العراق، 1983 .
9) الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، دار القلم، سوريا، 2009 .
10) الزبيدي، تاج العروس، تحقيق عبد الستار فرج، مطبعة حكومة الكويت، 1977 .
11) الجرجاني، التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت .
12) الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية .
13) السيوطي، المزهر في علوم اللغة، تحقيق محمد أحمد جاد عبد المولى، دار الفكر، بيروت .
14) الشهابي مصطفى، المصطلحات العلمية في اللغة العربية، دمشق، 1962 .
15) الصادق خشاب، التعريب وصناعة المصطلحات .
16) الفيومي، المصباح المنير، دار المعارف، القاهرة .
17) فخر الدين الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، مطبعة الآداب المؤبد، مصر، 1317 .

18) فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي، لبنان، 1999 .

19) فاروق حمادة، تأسيس المصطلح النقدي بين المحدثين والأدباء .

20) فؤاد حنا طرزي، الاشتقاق، مكتبة ناشرون، بيروت، 2005 .

21) محمد عناني، فن الترجمة: النظرية والتطبيق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2003 .

22) محمد الديداوي، الترجمة والتواصل، المركز الثقافي العربي، المغرب .

23) محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية .

24) محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، اتحاد كتاب العرب، دمشق، 1998 .

25) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا (1934–1984 .(

26) مجلة اللسان العربي، المجمع العربي، الرباط .

27) مجلة المجمع العلمي العراقي .

28) المجلس الأعلى للغة العربية (الجزائر(، دليل منشورات المجلس الأعلى للغة العربية .

29) حسن ظاظا، كلام العرب: من قضايا اللغة العربية .

30) خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم .

31) لعبيدي بوعبد الله، مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية .

32) محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح .

33) مهدي صالح سلطان الشمري، المصطلح ولغة العلم، جامعة بغداد، 2012 .

34) ممدوح خسارة، التعريب: مؤسساته ورسالته، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1999 .

35) مصطفى بلعيد، اللغة العربية العلمية، دار هومة، الجزائر، 2002 .

36) علي القاسمي، علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2008 .

37) علي القاسمي، الترجمة في تجربة المغرب العربي .

38) جميل الملائكة، المصطلح العلمي ووحدة الفكر .

2- **الكتب الأجنبية:**

39) Patrick Charaudeau ،Langage et discours ،Hachette ،Paris ،1983.
40) David Crystal ،A Dictionary of Linguistics and Phonetics ،Blackwell ،Oxford ، 2008.
41) Oxford University Press ،Oxford Advanced Learner's Dictionary ،Oxford ، 2015.

1- **المو اقع الإلكترونية:**

42) www.alesco.org

43) www.alashj.ae

44) www.cerist.dz

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدّمة:.....	أ-ت
المحاضرة الأولى: تحديدات مفاهيمية :المصطلح، الاصطّلاح، علم المصطلح، المصطلحية.....	**18-5**
المحاضرة الثانية: المصطلحية النشأة والتطور.....	**28-20**
المحاضرة الثالثة: آليات صناعة المصطلح: الاشتقاق، المجاز، النحت.....	**41-30**
المحاضرة الرابعة: الترجمة والتعريب	**55-43**
المحاضرة الخامسة: أهمية المصطلح وموقعيته في التأليف العلمي.....	**65-57**
المحاضرة السادسة: وضع المصطلحات وإعدادها.....	**73-67**
المحاضرة السابعة: المصطلحية العربية- الواقع والآفاق: الجهود الفردية وجهود المجامع العربية في المصطلح.....	**91-75**
خاتمة.....	**93**
فهرس المصادروالمراجع	**97-95**
فهرس الموضوعات	**99**